Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.2), pages: 705 -736 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The Role of Peaceful Coexistence in Enhancing Societal Security in Iraq: A Study of Challenges and Opportunities

Assistant Lecturer . Shatha Lateef Abdul Rasoul [1] , Assistant Lecturer Sarah Adeeb Rasheed [2]

[1]Aliraqia University/ Collage of Law and Political Science , shatha.lateef1992@gmail.com

[2] Aliraqia University/ Collage of Law and Political Science , sarah.a.rashid@aliraqia.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:19 Mar 2026
Accepted:30 Apr 2026
Published:1 Jun 2026

Keywords:

-Peaceful Coexistence
- Societal Security
- Iraq
- Challenges
- Opportunities

ABSTRACT

Peaceful coexistence constitutes a fundamental pillar of (societal security) in Iraq, particularly in light of the challenges that have undermined social cohesion since 2003. This research highlights a multifaceted range of (constitutional, political, security, religious, cultural, social, and economic) challenges, specifically focusing on the period of the (ISIS terrorist organization's) control in 2014 and its severe repercussions. Furthermore, it addresses the complexities of (political quota-sharing/Muhasasa), which have weakened the centrality of the (national identity).

The study explores potential opportunities to enhance peaceful coexistence and societal security by activating (political and economic reforms), fostering tolerance, and promoting (community dialogue). It also emphasizes the necessity of empowering national media, involving (youth and women) in decision-making processes, and investing in culture and education. Ultimately, this research seeks to establish a framework for a (secure environment) that places Iraq on a genuine path toward recovery, stability, and comprehensive progress.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثاني)، الصفحات: 705- 736، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

دور التعايش السلمي في تعزيز الامن المجتمعي في العراق : دراسة في التحديات والفرص

م.م. شذى لطيف عبد الرسول [1] ، م.م. سارة اديب رشيد [2]
[1] الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية ، shatha.lateef1992@gmail.com
[2] الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية ، sarah.a.rashid@aliraqia.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١٩ اذار ٢٠٢٦
تاريخ القبول : ٣٠ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ حزيران ٢٠٢٦

الملخص

يُعد التعايش السلمي ركيزة أساسية للأمن المجتمعي في العراق، خاصة في ظل التحديات التي أثرت في تماسك المجتمع العراقي بعد عام 2003 يُسلّط البحث الضوء على جملة من التحديات (الدستورية والسياسية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والامنية)، ولاسيما مرحلة سيطرة تنظيم (داعش الإرهابي) عام 2014 وما خلفته من تداعيات جسيمة، وصولاً إلى إشكاليات المحاصصة السياسية التي أضعفت مركزية الهوية الوطنية كما يستشرف البحث فرص تعزيز التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق عبر تفعيل الاصلاح السياسي و الاصلاح الاقتصادي والتسامح والحوار المجتمعي وتمكين الإعلام الوطني فضلاً عن إشراك الشباب والمرأة في صنع القرار والاستثمار في الثقافة والتعليم؛ وهو ما نحاول في هذا البحث تأصيله للوصول إلى بيئة آمنة تضع العراق على مسار النهوض والتقدم الحقيقي.

الكلمات المفتاحية:

-التعايش السلمي
- الأمن المجتمعي
- العراق
-التحديات
- الفرص

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

يُمثل التعايش السلمي اليوم أحد الركائز الجوهرية التي تهدف إلى ترسيخ دعائم الاستقرار داخل المجتمعات البشرية؛ حيث يُنظر إليه كأداة فاعلة لتحويل التنوع الإنساني إلى طاقة بناءة تساهم في 'تمتين الروابط المجتمعية وإرساء قيم السلام العالمي فالطبيعة البشرية تقتضي العيش ضمن نسيج اجتماعي متعدد لا يمكن عزل مكوناته عن بعضها البعض. وهذا التداخل يفرض وجود إطار قانوني وتنظيمي حاكم، يضمن توفير بيئة آمنة تتيح لكل فرد ممارسة حقوقه والوفاء بالتزاماته، مما يجعل من الأمن والتعايش وجهين لعملة واحدة في مسيرة التطور الحضاري.

يمتاز المجتمع العراقي بتعدد القوميات والأديان والمذاهب مما جعله نموذجاً فريداً للتنوع الاجتماعي ورغم أن هذا التنوع يُعد من مصادر القوة والغنى الحضاري، إلا أنه كان وما زال مصدراً للعديد من التحديات السياسية والاجتماعية نظراً لاختلاف المصالح والتوجهات بين المكونات المختلفة, يكشف واقع الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق بعد عام 2003 عن وجود مجتمع مليء بالتناقضات سادت فيه صراعات فكرية وثقافية خلّفت ألواناً من الخوف وخللاً هائلاً في منظومة القيم والأخلاقيات مما أدى إلى اختلالات ظاهرة في الأمن المجتمعي الذي بات تحقيقه والحفاظ عليه يشكل الهاجس الأكبر للأفراد والمجتمعات وقد شهد العراق عام 2014 تحديات التي فرضتها فترة سيطرة تنظيم (داعش الإرهابي)، والتي أدت إلى تفاقم حدة الاستقطاب المجتمعي واستهداف النسيج المجتمعي, أما في مرحلة ما بعد (داعش) فقد أفرزت التطورات الميدانية والسياسية واقعاً جديداً يفرض تحديات وفرصاً متباينة حيث باتت الحاجة ملحة لاستثمار فرص إعادة التأهيل المجتمعي وتجاوز تداعيات التطرف، لترسيخ أسس التعايش السلمي كمدخل جوهري لتعزيز الأمن المجتمعي، وهو ما يمثل التحدي الأبرز والفرصة الأهم للعراق في المرحلة الراهنة.

اولاً/ اهمية البحث : تنبثق أهمية هذا البحث من كونه يتناول الركيزة الأساسية لاستقرار الدولة العراقية، وهي "التعايش السلمي"؛ ليس بوصفه قيمة أخلاقية فحسب، بل كضرورة أمنية ملحة لتحقيق الأمن المجتمعي في بيئة عانت من صراعات مركبة. وتتجلى هذه الأهمية في السعي لترميم نسيج المجتمع الذي استنزفته إخفاقات السياسات المتتالية، مما جعل من "التعايش السلمي والأمن المجتمعي" وسيلة إنقاذ حتمية لإعادة جمع ما تشتت من أركان الهوية الوطنية, كما تبرز أهمية البحث في تأصيل دور العيش المشترك كضمانة لتعزيز حرية الاختيار والاستقلالية، وضرورة الاعتراف بالتنوع الثقافي والمذهبي والديني كحق أصيل كفلته الشرائع السماوية كافة، ومطلب حيوي لبناء مجتمع مستقر يحترم الخصوصيات في إطار المواطنة الجامعة.

ثانياً / أهداف البحث: يسعى البحث تحقيق الأهداف الآتية:

أ- تحليل طبيعة التحديات (الدستورية والسياسية والثقافية والاجتماعية و الاقتصادية) التي أثرت في تماسك المجتمع العراقي بعد عام 2003.

ب- بيان الإطار التاريخي لمسار التعايش السلمي والأمن المجتمعي، وتحليل المحطات التي مر بها العراق، ولاسيما مرحلة سيطرة تنظيم (داعش الإرهابي) وما أعقبها .

ت- استشراف فرص تعزيز التعايش السلمي وترسيخ دعائم الأمن المجتمعي في ظل الظروف الراهنة.

ث- تحديد الآليات الفاعلة لتفعيل الحوار المجتمعي وتمكين الإعلام الوطني وتعزيز دور الشباب والمرأة في صنع القرار و تقديم رؤية علمية لتأصيل الاستثمار في قطاعي الثقافة والتعليم كمدخل أساسي لبناء بيئة آمنة تضع العراق على مسار النهوض الحقيقي.

ثالثاً/ مشكلة البحث: شهد الواقع العراقي بعد عام 2003 تحديات هيكلية أدت إلى تراجع مؤشرات الأمن المجتمعي، نتيجة تداعيات المحاصصة السياسية وتأثيرات الانقسام الطائفي والعرقي فضلاً عن الأزمات الاقتصادية التي أضعفت الثقة بين المكونات الوطنية. وفي ظل هذا المشهد، تنطلق مشكلة البحث من تساؤل جوهري كيف يمكن تفعيل مبادئ التعايش السلمي كآلية استراتيجية لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق؟. ويتفرع من السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية الأتية:

أ- ما هي تحديات التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق ؟.

ب- ماهي المعوقات الهيكلية التي تمنع تحويل مبادرات التعايش الشبابية الى سياسات امنية وطنية مستدامة ؟.

ت- ماهي الفرص التي يمكن ان تساهم في تعزيز التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق ؟.

رابعاً / الفرضية : يفترض البحث وجود علاقة طردية بين استقرار الإرادة السياسية في بناء دولة المؤسسات وبين تعزيز الأمن المجتمعي؛ حيث إن توفر بيئة قانونية تنهي الإفلات من العقاب سياسياً وجنائياً يؤدي بالضرورة إلى تحويل التعايش من شعارات حوارية إلى واقع أمني مستدام يقلل من حدة الصراعات المكوناتية في العراق.

خامساً/ منهجيه البحث : يستخدم الباحث المنهج التحليل النظمي كون هذا المنهج هو المناسب للموضوع محل البحث في وصف مفهوم التعايش السلمي والامن المجتمعي وتحليل تحديات التعايش السلمي والامن المجتمعي وفرص معالجتها في العراق.

سادساً/هيكلية البحث :

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي والتاريخي

المطلب الاول : مفهوم التعايش السلمي والامن المجتمعي

المطلب الثاني: الاطار التاريخي لتعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق

المبحث الثاني : التحديات والفرص لتعزيز التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق

المطلب الاول: تحديات تعزيز التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق .

المطلب الثاني فرص تعزيز التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي والتاريخي

يرتكز مفهوم التعايش في جوهره على إدراك المكونات المجتمعية -سواء كانوا أفراداً أو تنظيمات- لحقيقة التعددية الدينية والإثنية والأيديولوجية التي يتسم بها البشر وهذا الإقرار بالتنوع يستوجب بالضرورة عدم تحويل التباين في الهويات إلى شرارة للنزاعات المسلحة أو الصدامات العنيفة. وفي هذا السياق يتقاطع 'الأمن المجتمعي مع التعايش السلمي كونهما

يشكلان قاعدة انطلاق أساسية نحو بناء مجتمعات عالمية مستقرة؛ حيث يسهم هذا التلاقي في توفير حياة آمنة تسودها الطمأنينة والتسامح، مما يعزز من متانة الروابط البينية ومن شأن ذلك أن يفتح آفاقاً واسعة للتعاون في مختلف الصعد بدءاً من الجوانب الثقافية والدينية وصولاً إلى المجالات الاجتماعية والحياتية الشاملة.

المطلب الاول

مفهوم التعايش السلمي و الامن المجتمعي

1. مفهوم التعايش السلمي

يُعتبر مصطلح التعايش السلمي من المفاهيم الحديثة نسبياً من الناحية الاصطلاحية إذا ما قورن بقِدَم ممارسته الفعلية عبر التاريخ وقد شهد النصف الأول من القرن العشرين الظهور الفعلي لهذا المفهوم في القاموس السياسي وتحديداً بعد نشوء الاتحاد السوفيتي السابق؛ إذ تم اعتماده كنهج دبلوماسي صريح لتنظيم العلاقات مع القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الغرض من هذا التوجه هو صياغة إطار يمنع الانزلاق نحو مواجهات عسكرية مع المعسكر الرأسمالي واستبدالها بوسائل التوافق والحوار مع الإبقاء على الفوارق الفكرية والأيديولوجية التي تميز كل طرف عن الآخر[1].

انتقل مفهوم التعايش السلمي بفعل السمة التعددية للمجتمعات وهي سمة تعد نقطة تقارب بين نمط البيئة الدولة (تعددية الدول) و (البيئة الداخلية للدولة تعددية اجتماعية) ، فالتعددية الاجتماعية هو المجتمع الذي يعاني من التجزئة بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية ، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح ووسائل الاعلام والمدارس والجمعيات التطوعية على أساس الانقسامات المميزة له [2] .

يُقصد بالتعايش السلمي: القدرة على التآلف الإيجابي مع الطرف الآخر المختلف، والانخراط معه في مسيرة بناء المجتمع وتطويره ويُعد هذا المفهوم تجسيداً واقعياً لمرونة الكائن البشري ونزوعه نحو العيش المشترك لتحقيق الرفاه والتقدم العام. ومع ذلك، فإن إرساء قيم التعايش فعلياً يتطلب جهوداً دؤوبة وإرادة صادقة؛ حيث أثبتت الوقائع التاريخية أن بث ثقافة السلم في المجتمعات التي عانت من نزاعات داخلية يمثل مهمة شاقة ومعقدة. فالصراعات القائمة على أسس دينية أو عرقية تترك وراءها آثاراً سلبية غائرة فكلما طال أمد الصراع تضاعفت التحديات التي تواجه القائمين على إنجاح مسار التعايش السلمي[3] .

- **انواع التعايش السلمي**

إن الوصول إلى تفاهمات مشتركة وفتح قنوات الحوار مع الآخر يساهم بفاعلية في تهيئة المناخ الملائم للتعايش السلمي. فالأصل في الوجود الإنساني يقوم على التواصل المستمر والتفاعل المشترك بين الأمم؛ وذلك عبر إيجاد روابط جامعة تهدف إلى تفعيل مبادئ التعايش الإيجابي، إذ لا يقتصر هذا التعاون على جانب بعينه وإنما يمتد ليشمل ميادين متنوعة، منها الدينية والاجتماعية والاقتصادية وتتمثل أبرز أنواع التعايش في الآتي [4] :

1. **التعايش الاجتماعي :** يُمثل منظومة ثقافية ترتكز على منطق العقل وتستهدف ترسيخ الوعي بضرورة التفاهم بين الأفراد؛ فهو يعكس الصورة المثالية للمدنية الإنسانية، ويجسد حاجة البشر لبعضهم البعض سعياً للسكينة والسلام, إن

الطبيعة الاجتماعية التي فطر عليها الإنسان تجعله عاجزاً عن العيش بمعزل عن الآخرين ومن هنا تبرز أهمية "الاعتراف بالآخر" كركيزة إنسانية ترفض التمييز والعدوان اللذين يهدمان أسس التعايش ومع تعقيدات الواقع الراهن غدا التعايش الاجتماعي ضرورة ملحة، إذ يرتبط تحقيقه ببيئة ديمقراطية تكفل الحريات والمساواة وتدعم الكيانات الثقافية والاجتماعية التي تعزز قيم الإخاء وفي عصرنا هذا ومع هيمنة شبكات التواصل صار من الواجب التركيز على الوعي السلمي والارتقاء بالأفكار لنبذ النزعات الفوقية والتعالي وصولاً إلى حوار بناء يرضي كافة الأطراف, إن هذا النهج كفيل بإنهاء النزاعات العرقية وتفكيك العصبيات القبلية كما يزيل الحواجز النفسية بين شتى فئات المجتمع ليحل محلها شعور بالأخوة الإنسانية يقضي على الأحقاد ويقوي الأواصر بين أفراد المجتمع.

2. **التعايش الديني:** يقصد به الإقرار بالتعددية العقدية والمذهبية واحترام خصوصية المعتقدات الأخرى؛ إذ أن الجوهر الحقيقي للشرائع السماوية يرتكز على إرساء قيم الخير وإشاعة السلام والمودة بين البشر, فالأديان في أصلها لا تدعو إلا إلى البر والتراحم وتشدد على ضرورة صيانة الأمن وحفظ كرامة الآخر المختلف مع كفالة حقوقه ومتطلبات عيشه كما تحث هذه الرسالات على ترسيخ المبادئ الأخلاقية وقبول التنوع الإنساني بما يضمن حرية ممارسة الشعائر والطقوس الدينية, إن التعايش الديني في جوهره يعني الاعتراف المتبادل بين الأديان واعتماد "الإنسانية" كمعيار أساسي في التعامل مع الأفراد بعيداً عن تصنيفاتهم العقائدية أو خلفياتهم الدينية.
3. **التعايش السياسي :** يتجسد هذا المفهوم في الأسلوب الذي تنتهجه الدولة تجاه مكوناتها وخصوصاً الأطياف العرقية التي قد تشوب علاقاتها بعض التوترات؛ فعلى الرغم من وحدة الانتماء الديني أحياناً، إلا أن اختلاف الألسن وتنوع الأنماط الثقافية يفرض على السلطة إيجاد حلول تنموية ترتكز على العدالة في توزيع فرص التوظيف والتعليم وتقديم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي للجميع دون مفاضلة.

ويقوم التعايش السياسي في جوهره على مبدأ "مشروعية وجود الآخر" وضرورة تمكينه –سواء كان من الأكثرية أو الأقلية– من ممارسة حقوقه في المشاركة السياسية والتمتع بالحريات العامة كعنصر أصيل في نسيج الدولة ومن نافلة القول إن هذا التعايش لا يمكن أن يجتمع مع أساليب القسر أو استخدام الأدوات المادية لتبديل القناعات الفكرية والمواقف الأيديولوجية؛ فالتسامح لا يشترط تخلي الفرد عن مبادئه مقابل قبوله مجتمعياً، بل لكل فرد الحق في ممارسة "الرفض السلمي" لأفكار الغير والتعبير عن رأيه بوسائل منضبطة بعيداً عن سياسات التشويه أو المطالبة بتغيير المعتقدات الشخصية كثمن للاعتراف السياسي.

2. **مفهوم الامن المجتمعي :** تعد مدرسة كوبنهاغن من أبرز الحركات الفكرية التي ساهمت في تحديث المنظور الأمني منذ ثمانينيات القرن العشرين، إذ تبنت موقعاً نظرياً يجمع بين المدرسة الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة وبين المدرسة البنائية, وقد أتاحت هذه المقاربة تأسيس منهج بحثي مغاير تخطى الأطر الضيقة للدراسات الاستراتيجية والتقليدية في العلاقات الدولية، من خلال مد مظلة البحث لتشمل مجالات غير عسكرية، وتطوير أدوات التحليل لتستوعب أبعاداً تتجاوز الصيغ النمطية للعلاقات بين الدول وقد ارتبطت المدرسة بأسماء لامعة كان لها الدور الأكبر في بلورة طروحاتها, مثل طروحاتها مثل (باري بوزان) و(أولي ويفر) و(جاب دي وايلد)، في حين يعود الفضل (لبيل ماك سويني) في إطلاق تسمية "مدرسة كوبنهاغن" عليها وقدم هؤلاء الباحثون أطرًا نظرية رائدة لتفسير الواقع الأمني، تمثلت في مفاهيم "الأمننة" و"الأمن المجتمعي" و"مركب الأمن الإقليمي" [(5)] .

يذهب "بوزان" في تعريفه للأمن المجتمعي إلى أنه: القدرة على ضمان ديمومة المجتمع وتطوره ضمن معايير مستقرة، تضمن بقاء ملامحه الجوهرية كاللغة والمنظومة الثقافية والهوية والقيم الجمعية دون تآكل, وبصورة أوضح فإن هذا الأمن يتمحور حول الحماية المعنوية للمبادئ والقواعد التي يجمع عليها أفراد المجتمع كونها الركيزة التي تصيغ للمجتمع سماته الفريدة وتمنحه كينونة مستقلة [6]. وإذا كان الأمن الوطني يُرَكّز على سيادة الدولة وأمن حدودها، فإن الأمن المجتمعي يُرَكِّز على التهديدات التي ترتبط بهوية المجتمع ومكوناته القيميَّة الأساسية فالمجتمع الذي يفتقد هُويَّتَه لن يكون قادرًا على البقاء الآمن[7] .

ويرى (بوزان) أن الهجرة والنزاع بين الإثنيات والعرقيات ذات "الهويات المتصارعة" يمثلان أبرز التهديدات للأمن المجتمعي وفي السياق ذاته يذهب (ويفر) إلى أن المجتمع بات عرضة للتهديد أكثر من الدولة نفسها؛ ويعزى ذلك لمجموعة من العوامل أبرزها العولمة والظواهر العابرة للحدود, إذ أصبحت هذه العوامل تشكل خطراً على هوية المجتمعات من خلال منافسة قيمها الأصيلة، مما يؤدي إلى تبني أفكار دخيلة وغريبة قد تتسبب على المدى البعيد في طمس القيم الدينية والأيدولوجية والثقافية للمجتمع الامن المجتمعي[8] .

وتتفرد مدرسة كوبنهاجن بأطروحات جوهرية تعيد صياغة مفهومي الأمن الداخلي والخارجي للدولة حيث يتجلى تميزها على المستوى الداخلي من خلال توسيع قطاعات الأمن لتتجاوز المنظور العسكري التقليدي المحدود منتقلةً بذلك إلى فضاءات متعددة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والمجتمعية وما يرافق ذلك من معالجة للمآزق الأمنية المجتمعية وقضايا "الأمننة" المختلفة. أما على المستوى الخارجي، فتبرز أهميتها في توسيع مستويات الأمن من النطاق الضيق للدولة إلى آفاق أرحب تشمل الأمن الإقليمي وفق نظرية "المركب الأمني الإقليمي" وصولاً إلى منظومة الأمن الدولي الشاملة وهو ما سمح للمدرسة بالربط الوثيق بين ثنائية الأمن الداخلي والخارجي [9] .

3. أهتمام الأمن المجتمعي بقواعد التعايش السلمي من حيث طبيعة السلوكيات الفردية والجماعية ضمن الوسط الاجتماعي ويعرف (هنتنجتون) الأمن المجتمعي بأنه: قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المستدام ، أما عماد الأمن الاجتماعي عنده فهو (الهوية) أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته ؛ ويقول (إحسان محمد الحسن) بأن الأمن المجتمعي يعني: سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد أو الجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة كما يشمل الأمن المجتمعي أيضاً قدرة المجتمع على التماسك في إطار ثقافي معين مما يسمح له بالتعددية ولا يخل بالمبادئ العامة والهوية التي نشأ فيها المجتمع ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن تدهور الوضع الأسري والاهتمام بالشباب وباستغلال طاقاتهم في أنشطة تسهم في تطوير المجتمع وتقدمه والاهتمام بتعليم الأجيال في المراحل العمرية كافة[10].

- **انواع الامن المجتمعي وفق مدرسة كوبنهاجن يمكن ايجاز انواع بثلاث ابعاد [11]:**

1. **الأمن العسكري**: يُعد الشأن الأكثر تقليدية، حيث تطال تهديداته كافة مكونات الدولة (فكرة الدولة ومؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية) وترى مدرسة كوبنهاجن أن هذا البعد يتحدد بمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراك النوايا المتبادلة فيما بينها.

2. **الأمن السياسي**: يتجسد في العلاقة بين الأمن والعناصر المكونة للدولة (السيادة والوحدة الإقليمية) ويتحقق من خلال ضمان حرية الدولة من الضغوط السياسية، سواء على المستوى الداخلي (استقرار الوحدة الوطنية) أو الخارجي (القدرة على التكيف مع الضغوط الدولية دون التنازل عن الثوابت والمصالح).

3. **الأمن الاقتصادي:** يتمحور حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد والإمكانات المالية اللازمة لاستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني ويرتبط بمدى النفاذ إلى الأسواق العالمية في ظل هيمنة الشركات عبر الوطنية وتأثيرات العولمة واضطرابات النظام المالي الدولي.

4. **الأمن المجتمعي:** يعتبر من أهم الإضافات التي ركزت عليها مدرسة كوبنهاجن كواحدة من الوحدات المرجعية للأمن ويتعلق بقدرة المجتمعات على الحفاظ على هويتها وخصوصيتها (اللغة، الثقافة، الدين والتقاليد) في مواجهة التهديدات التي قد تؤدي إلى طمس قيمها الأصيلة أو تبني أفكار دخيلة نتيجة الانفتاح العالمي.

5. **الأمن البيئي:** يختص بالمحافظة على المحيط الحيوي (المحلي والكوني) كركيزة أساسية تتوقف عليها كافة الأنشطة الإنسانية ويقوم على مواجهة التهديدات الطبيعية والاجتماعية (كالتلوث الاحتباس الحراري واستنزاف الثروات) التي قد تؤدي إلى اضطراب النظام الطبيعي وبنية الكوكب.

6. **البعد السكاني (الديمغرافي):** البعد السكاني الذي أشار إليه كتاب "صامويل هنتنغتون" و"بول كينيدي" كأحد مكونات الأمن الغربي، على أساس أن "النمو الديمغرافي" في الدول الأخرى قد يشكل تهديداً للأمن وهو ما يعبر عنه بظاهرة الهجرة وبالإضافة إلى ذلك، تبرز أبعاد أخرى حيوية مثل الأمن المائي والغذائي، خاصة بالنسبة للدول العربية التي تعاني عجزاً غذائياً مزمناً منذ سنوات.

المطلب الثاني

الاطار التاريخي لتعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق

المرحلة الأولى: إرث الحروب وتراكم الأزمات (1980 - 2017)

شهد العراق سلسلة من الصراعات المسلحة التي أدت إلى تآكل بنيته التحتية والاجتماعية، ويمكن قراءة هذه الحقبة من خلال "قطاعات الأمن" التي حددتها مدرسة كوبنهاجن، حيث لم يعد الأمن عسكرياً فحسب، بل شمل أبعاداً اقتصادية ومجتمعية وسياسية [12]:

1. عقد الثمانينات والتسعينات: انطلقت الشرارة بالحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وما تلاها من حرب الخليج عام 1990 مما أدى إلى فرض حصار دولي جائر بموجب قرار الأمم المتحدة (661) هذا الحصار لم يكن سياسياً فحسب، بل أنتج كارثة إنسانية تمثلت في نقص الغذاء والدواء وانعدام مقومات الحياة الكريمة, وهو ما يمثل تهديداً لـ "الأمن الاقتصادي والمعيشي" الذي تراه المدرسة ركيزة لا تنفصل عن أمن الدولة.
2. تحول عام 2003 وتداعياته: أدى الغزو الأمريكي إلى فراغ سياسي وقانوني، مما أفرز حالة من الفوضى الأمنية. هذا المناخ هيأ الأرضية لظهور جماعات متطرفة دخلت في صراعات متعددة الأطراف , وهو ما تعتبره مدرسة كوبنهاجن انهياراً لـ "الأمن السياسي" الذي يحمي الهوية المجتمعية.
3. النزاع الطائفي (2005-2007): تصاعدت حدة الانقسام المجتمعي وظهور جماعات تتخذ من الهوية الدينية غطاءً لها مما زج بالبلاد في حرب أهلية عام 2007، حصدت أرواح أكثر من 90,149 مواطناً على خلفيات عرقية هنا نجد التطبيق العملي لمفهوم "الأمن المجتمعي" عند مدرسة كوبنهاجن، حيث تصبح "الهوية" هي المرجعية الأمنية التي تخشى الذوبان أو الإبادة.
4. حقبة تنظيم داعش (2014-2017): في عام 2014، اجتاح تنظيم داعش الإرهابي ثلث مساحة العراق، مبتدئاً بمدينة الموصل ومن ثم الأنبار وصلاح الدين فرض التنظيم سلطته عبر أيديولوجية متطرفة استهدفت تفتيت النسيج المجتمعي، ومارس أبشع أشكال القتل والتطهير العرقي، ونفذ إبادة جماعية ممنهجة ضد الأقليات العراقية ولم تقتصر الجرائم على البشر بل امتدت لتشمل تدمير الإرث الثقافي العريق ونهب الآثار في محاولة لطمس الهوية التاريخية للبلاد رغم إعلان النصر العسكري وتطهير المدن لا يزال العراق يواجه "إفرازات" تلك الحقبة المظلمة؛ حيث خلفت سنوات حكم التنظيم بيئة مجتمعية هشة مثقلة بآثار التطرف والكراهية والانقسامات العميقة التي تهدد الاستقرار لم يقتصر الضرر على الجانب المادي بل امتد ليزرع الشكوك بين المكونات مما جعل السلم الأهلي في حالة اختبار مستمر أمام تحديات النزوح وإعادة الاندماج[13].

مرحلة الثانية : تعزيز التعايش السلمي والأمن المجتمعي ما بعد (2017)

انطلقت مسيرة ترسيخ التعايش السلمي في العراق بالتزامن مع العمليات العسكرية لتحرير المدن من قبضة تنظيم (داعش الارهابي) عام 2017. ولم يكن هذا الجهد عسكرياً فحسب، بل كان جهداً مجتمعياً قاده الشباب الناشط والمنظمات المحلية والدولية، بهدف غرس قيم التآخي وتفكيك خطاب الكراهية والأفكار المتطرفة التي حاول التنظيم زرعها في بنية المجتمع العراقي، وصولاً إلى خلق بيئة تحقق الأمن المجتمعي المستدام الذي تنادي به مدرسة كوبنهاجن كشرط للاستقرار:.[14]

1. الدور الشبابي أثناء عمليات التحرير: تجسدت أسمى صور التلاحم الوطني في الجانب الأيمن لمدينة الموصل والمناطق المنكوبة الأخرى، حيث برزت فرق شبابية تطوعية عابرة للهويات الفرعية ضمت هذه الفرق شباباً من مختلف المحافظات والمذاهب والأديان عملوا جنباً إلى جنب مع القوات الأمنية في الجوانب الإغاثية؛ فخاطروا بحياتهم لتزويد العوائل المتضررة بالغذاء والدواء والمساهمة في إجلاء المدنيين من المناطق الساخنة إلى ملاذات أكثر أماناً مما وضع

اللبنة الأولى لترميم الثقة المجتمعية, هذا الحراك يمثل انتقالاً من أمن "الدولة" إلى أمن "المجتمع" اذ يصبح الأفراد هم الفاعلون الأساسيون في حماية النسيج الوطني.[15]

2. مبادرات ما بعد النصر وترسيخ الاستقرار: عقب تحقيق النصر العسكري، استثمر الشباب مناخ الحرية لتنظيم مبادرات نوعية تهدف إلى تعزيز الأمن المجتمعي شملت هذه النشاطات جلسات حوارية معمقة ضمت رجال دين من مختلف الطوائف ووجهاء العشائر وصناع القرار المحليين والشباب الناشط ركزت هذه الفعاليات على[16]:

أ- صناعة السلم الأهلي: عبر تبني لغة الحوار كبديل عن الصدام ورفض النزعات الانتقامية.

ب- تذويب الفوارق: إقامة مهرجانات ثقافية وفنية ورياضية تجمع شباب المحافظات المختلفة لكسر الحواجز النفسية التي خلفتها سنوات الصراع (إعادة دمج الهويات).

ت- تمكين القيادات الشابة: تدريب الشباب على مهارات فض النزاعات المحلية وتحويل التنوع الثقافي والديني من نقطة خلاف إلى مصدر قوة وإغناء للهوية الوطنية العراقية.

3. إن تعدد القوى المؤثرة في ترسيخ التعايش السلمي ينسجم تماماً مع رؤية مدرسة كوبنهاجن لـ "الفاعلين الأمنيين" الذين يتجاوزون حدود المؤسسة العسكرية الرسمية، ويصنفون إلى ثلاث مستويات [17]:

أ- القادة رفيعو المستوى: التي تتضمن النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية التي تتمتع بسلطة اتخاذ القرار لبدء المفاوضات.

ب- القادة على المستوى المتوسط: بضمنهم القادة السياسيون المحليون والإعلاميون والقادة الدينيون والأكاديميون والقادة الإثنيون واتحاد العمال والمنظمات غير الحكومية التي تعزز التنمية الاقتصادية وتعزز القيم الداعمة للتعايش السلمي والامن المجتمعي وبناء القدرات للاستجابة للنزاع.

ت- القادة على مستوى المجتمع: القادة على مستوى المجتمع: ويشملون القادة الدينيين الجماهيريين والجماعات الإثنية والنسائية والشباب والأعمال التجارية والنقابات المحلية والمنظمات المجتمعية وغيرهم ممن يقودون أنشطة التعايش السلمي من القاعدة عبر الحوارات المحلية وتحشيد الحركات الاجتماعية والمناصرة من أجل حفظ الأمن المجتمعي.

المبحث الثاني

التحديات والفرص لتعزيز التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق

يعد العراق واحد من البلدان الذي يتميز بالتنوع الاجتماعي و مكوناته الاجتماعية المتنوعة قوميا ودينيا ومذهبيا ولغويا متعايشة جنبا الى جنب ومنفتحة على بعضها البعض منذ زمن طويل وتحكمها علاقات واواصر اجتماعية ولم تنتج اي تعارض عن ذلك التنوع الا ان التحديات التي تمخضت عن ذلك التنوع كانت مرتبطة بفلسفة الانظمة السياسية الشمولية المتعاقبة على حكم العراق و كيفية تعاملها مع ذلك التنوع ، فاتبعت سياسات الصهر في بوتقة واحدة لجميع المكونات الاجتماعية دون مراعاة لخصوصيات الهويات الفرعية وحرمانها من المشاركة في الحكم والتعبير.

المطلب الاول

تحديات التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق

اولا: التحديات الدستورية

يُمثل الدستور العراقي الدائم لعام 2005 المرجعية القانونية الأسمى والضمانة الأساسية لترسيخ قيم التعايش السلمي والأمن المجتمعي في البلاد. فقد أفرد الدستور منظومة من المواد الجوهرية التي تؤسس لمجتمع تسوده العدالة والمساواة، ومن أبرزها [18] :

1. قاعدة المساواة (وفقاً للمادة 14): حيث شددت هذه المادة على مبدأ تكافؤ العراقيين أمام القضاء والتشريعات دون أي تفريق يعزى إلى الجنس أو العرق أو القومية أو حتى الخلفية الطبقية واللون والدين والمذهب وبموجب هذا النص، تُمنع كافة أشكال التمييز القائمة على المعتقد أو الرأي أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يُعد الركيزة الجوهرية لترسيخ قيم التسامح والاعتراف المتبادل بين مكونات المجتمع.
2. الحق في الكرامة الإنسانية (المادة 15): والتي كفلت لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، محصنةً هذه الحقوق من أي تقييد أو حرمان إلا وفقاً للقانون وبموجب قرار قضائي مختص.
3. تكافؤ الفرص (المادة 16): حيث اعتبرت الدولة أن تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع المواطنين، مع التزامها باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك عملياً.
4. حق المشاركة السياسية (المادة 20): قنّن الدستور في المادة (20) آليات إسهام المواطنين — بصرف النظر عن الجنس سواء كانوا رجالاً أم نساءً في تولي المهام العامة واستيفاء امتيازاتهم السياسية المكفولة؛ حيث تضمنت هذه المادة تفعيل حق الاقتراع والمساهمة في العمليات الانتخابية، فضلاً عن إتاحة الفرصة لـ تبوّء المناصب عبر الترشح وذلك بهدف الوصول إلى تمثيل حقيقي وشامل يضم كافة مكونات النسيج المجتمعي, إن هذه النصوص الدستورية تشكل بمجموعها ركيزة صلبة لتعزيز أركان التعايش السلمي وتثبيت دعائمه بين مكونات الشعب العراقي، شريطة تفعيلها على أرض الواقع وإحكام تطبيقها وبث روحها في مفاصل الدولة والمجتمع, إلا أن الواقع العملي يشير إلى بقاء تلك الضمانات حبيسة النصوص التشريعية دون ممارسة فعلية مع ضعف التمثيل في السلطة التنفيذية والتضييق على الحريات.

ثانياً : التحديات السياسية

1. أزمة الهوية الوطنية : تعد إشكالية الهوية واحدة من أعقد التحديات التي واجهت الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى اليوم؛ إذ يفرز التنوع (القومي، الديني، المذهبي، واللغوي) صراعاً خفياً بين المقومات الثقافية للمكونات وبين ضرورة الانصهار في بوتقة وطنية واحدة [19]. فالهوية الوطنية في جوهرها هي الانعكاس الحقيقي لروح التعايش السلمي والتعبير الأسمى عن التجانس القيمي والإحساس بالانتماء المشترك الذي يربط أطياف المجتمع ببعضها ومع ذلك شهدت الخارطة المجتمعية تبايناً حاداً لاسيما في أعقاب التحول السياسي عام (2003)؛ حيث هيمنت الهويات الفرعية والولاءات التقليدية الضيقة على المشهد العام، تغذّيها النزعات الطائفية والإثنية المتصاعدة التي رسخها نظام المحاصصة السياسية هذا الانكفاء نحو الجماعات الفرعية أدى إلى تراجع مفهوم (المواطنة الجامعة)

لحساب انتماءات حزبية وفئوية ضيقة مما جعل الهوية الوطنية العراقية هي الحلقة الأضعف، بعد أن تحولت تلك الولاءات الجانبية إلى بديلٍ موضوعي عن الكيان الوطني الجامع الذي يُفترض أن يحتضن الجميع بلا استثناء[20] . تعد ازمة الهوية الوطنية من أهم التحديات التي تؤجج الصراعات والنزاعات بين المكونات المجتمعية المختلفة وتزيد من حالة العنف الهوياتي والطائفي وتشكل تحدياً جسيماً أمام تعايش المكونات المجتمعية سلمياً[21] .

2. المحاصصة السياسية : طبق العراق نظام المحاصصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، اذ تقوم الاحزاب الفائزة في الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية يتم بموجبها تقاسم المناصب الوزارية وفقاً للاصوات التي حصلت عليها ويعود السبب في تطبيق نظام المحاصصة الى عدة أسباب أهمها [22] :

أ- رؤية مراكز صنع القرار السياسي بأن المحاصصة او التوافيقية هي الشكل الانسب لادارة التنافس السياسي داخل الدولة.

ب- سمة الثبات والاستقرار للمكونات المجتمعية العراقية ما بين اغلبية واقلية عددية متوزعة على أسس طائفية ومذهبية وقومية وجغرافية وتعد المحاصصة من أهم معوقات الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اذ قامت على أساس التمثيل النبسي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما يتلائم وكثافتهم السكانية وأدت المحاصصة الطائفية الى خلق اجواء التخندق الديني والطائفي والاثني وتمثيل المصالح الفئوية بعيداً عن المصلحة الوطنية الذي انعكس بدوره على الأمن المجتمعي بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ ان استمرار العمل بنظام المحاصصة على اساس طائفي يشكل عقبة أمام تحقيق الأمن المجتمعي لانه رسخ مبدأ المحاصصة وثقافة الهوية الفرعية سواء كانت تلك الهوية مذهبية او قومية على حساب الهوية الوطنية[23].

3. غياب المعارضة السياسية الفاعلة: اعتماد نموذج "الديمقراطية التوافقية" في العراق أدى بمرور الوقت إلى غياب شبه تام للمعارضة السياسية على أرض الواقع، ولاسيما تلك التي تمثل الأقليات أو القوى الناشئة؛ إذ إن إشراك أغلب الكتل والأحزاب في السلطة التنفيذية أفرغ العملية الديمقراطية من محتواها الرقابي [24] .ويمكن تلمس أثر هذا الغياب على الأمن المجتمعي والتعايش السلمي من خلال النقاط الآتية [25] :

أ- ضعف الرقابة والمحاسبة: أدى انصهار القوى السياسية في الحكومة إلى غياب الرقابة البرلمانية الحقيقية على الأداء التنفيذي، مما جعل الوزراء والمسؤولين يشعرون بالمسؤولية أمام كتلهم ومكوناتهم السياسية والحزبية بدلاً من مسؤوليتهم أمام البرلمان أو رئيس الحكومة، وهو ما عزز من ظاهرة الفساد الإداري والسياسي التي تُعد المهدد الأول للسلم الأهلي.

ب- تآكل الثقة بالنظام السياسي: إن غياب المعارضة أوجد نقصاً كبيراً في بناء الديمقراطية، حيث انعدمت المحاسبة البرلمانية، مما ولّد شعوراً لدى فئات واسعة من المجتمع (وخاصة الشباب) بالتهميش وعدم جدوى المشاركة السياسية, هذا الانكفاء المجتمعي يضعف الرابطة الوطنية ويجعل المجتمع عرضة للاستقطابات الحادة والاحتجاجات العنيفة.

ت- تغذية الانقسام المكوناتي: عندما تغيب المعارضة السياسية "الوطنية" التي تراقب الأداء، يتحول الصراع السياسي إلى صراع "هوياتي"؛ فتصبح المطالبة بالحقوق محصورة بالتمثيل المكوناتي فقط مما يقوض مبدأ التعايش السلمي الذي يقوم على المواطنة المتساوية وليس على المحاصصة والرضا السياسي بين النخب الحاكمة.

ثالثاً: التحديات الثقافية

1.ضعف الثقافة السياسية ودور الأحزاب : تُعرف الثقافة السياسية بأنها "مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية فالثقافة السياسية هي "انعكاس لمعتقدات الأفراد والمجتمعات وقيمهم ومواقفهم تجاه الحكومة والسياسة والتي تؤثر بدورها على البنية الحكومية والسياسية وعلى أداء هذه البنية"[26].

وعلى هذا الأساس، يمكن أن تُصنف الثقافة السياسية للمجتمع العراقي -على أساس مشاركته الانتخابية طيلة الدورات البرلمانية - كثقافة تقليدية تستند إلى العلاقات المذهبية والعرقية والقبلية التي تجعل الفرد جاهلاً بالقضية السياسية، فضلاً عن مدخلات ومخرجات العملية السياسية، كما أن الثقافة السياسية للطبقة السياسية التي تبدو انعكاساً للثقافة المجتمعية قائمة على أساس تغذية واستثمار تلك الانتماءات الفرعية الضيقة، فضلاً عن سعي كل طرف لإقصاء الآخر بهدف الاستئثار بالسلطة وهو ما ينسف أسس التعايش السلمي ويخلق حالة من التوتر تهدد الأمن المجتمعي[27] وقد لعبت الأحزاب السياسية دوراً جوهرياً في هذا المسار؛ إذ اتسمت غالبيتها بثقافة تقليدية وبرامج سياسية غير منسجمة مع حركة الواقع، واعتمدت على معايير طائفية في توزيع المكاسب السياسية. هذه الأحزاب لم تكتفِ بذلك، بل فشلت في إدارة التنوع الثقافي وأغلقت الطريق أمام ظهور معارضة سياسية تقوم النظام وكرست أنشطتها لاستثارة الموروث الثقافي الذي يقف ضد الممارسة الديمقراطية كما سعت هذه الأحزاب عبر وسائل إعلامها وندواتها إلى تغذية الأفراد بقيم ومفاهيم سياسية تُعزز الانتماءات الفرعية الضيقة على حساب المصلحة الوطنية، مما أدى إلى تعزيز ثقافة الخضوع بدلاً من التنشئة على قيم المواطنة والتداول السلمي للسلطة. إن هذا الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية، مقترناً بضعف الثقافة السياسية المجتمعية أفرز سلوكيات قائمة على تغذية الانتماءات الفرعية وسعي كل طرف لإقصاء الآخر بهدف الاستئثار بالسلطة، الأمر الذي انعكس سلباً على حالة التعايش السلمي وهدد استقرار الأمن المجتمعي في العراق نتيجة غياب الشفافية والمسؤولية الوطنية في إدارة الدولة[28] .

ثالثاً: التحديات الاجتماعية والدينية

1. التحدي الديموغرافي وادارة التنوع : كأحد أهم التحديات الأمن المجتمعي في العراق وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2024 الصادرة عن (هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية)، بلغ إجمالي سكان العراق (46,118,793) نسمة إن هذا الثقل السكاني المليوني بتنوعه الثقافي والمذهبي والقومي، يضع الدولة أمام تحدٍ وجودي في كيفية إدارة هذا التنوع تحت مظلة التعايش السلمي[29] .

يُعد العراق واحداً من النماذج البارزة للتعددية الدينية والإثنية؛ إذ يضم في كنفِهِ طيفاً واسعاً من المكونات. ويُشار عادةً إلى المواطنين من ذوي الجذور القومية والديانات المتباينة التي لا تندرج ضمن الأغلبية العربية المسلمة بمصطلح (الأقليات) وهو التعبير الذي يصف تلك الجماعات الأصيلة التي تمنح المجتمع العراقي هويته المتنوعة والفريدة."[30] وتتوزع الخارطة السكانية فيه وفق الآتي[31]:

أ- المكون القومي: يشكل العرب الأغلبية اللغوية والثقافية بنسبة تتراوح ما بين (75% و80%)، يليهم الكُرد كقومية رئيسية ثانية بنسبة تقديرية بلغت (15% إلى 20%) بحسب بيانات عام 2002 فيما تتوزع النسبة المتبقية التي لا تتجاوز 5% على مكونات أخرى تشمل التركمان، الكلدوآشوريين الإيرانيين والأرمن.

ب- الانتماء الديني: تبرز الأغلبية المسلمة بنسبة تتراوح بين (92% و95%) من مجموع السكان. وإلى جانبهم توجد المكونات المسيحية بنسبة تقارب 4% (وهم في الغالب يمثلون أقليات لغوية أيضاً)، بالإضافة إلى الإيزيديين والصابئة واليهود، الذين تبلغ نسبتهم الإجمالية حوالي 3%.

ورغم أنَّ الوثيقة الدستورية لعام (2005) قد كفلت استحقاقات هذه المكونات ضمن نصوص المواد (2، 3، 4، 41، 43)، إلا أنَّ الواقع العملي يشير إلى بقاء تلك الضمانات حبيسة النصوص التشريعية دون ممارسة فعلية فقد واجهت هذه الفئات تحديات جسيمة بدأت بضعف التمثيل في مفاصل السلطة التنفيذية، وتصاعدت لتشمل التضييق على الحريات الدينية وحظر التعبير عن الموروثات العقائدية وبلغت هذه المعاناة ذروتها مع صعود الفكر المتطرف وهيمنة تنظيم (داعش الإرهابي) على مناطق شاسعة لاسيما بعد أحداث الموصل في حزيران (2014)؛ حيث تعرضت هذه المكونات لعمليات قتل وتهجير قسري من مواطنهم التاريخية، فضلاً عن مصادرة ممتلكاتهم وانتهاك كرامة نسائهم، مما حول حياتهم إلى سلسلة من النكبات الإنسانية[32] .

2. عدم تمكين الشباب: يتمثل أحد أبرز تحديات السلم المجتمعي في عدم التمكين الفعلي للشباب حيث تُهيمن الأحزاب التقليدية على عملية صنع القرار وتستبعدهم منها، مكتفيةً بالنظر إليهم كمادة انتخابية لجلب الأصوات ويتجلى هذا الإقصاء في حرمان الشباب من فرص اكتساب الخبرة السياسية، خاصة الشابات اللواتي يعانين من تهميش مضاعف داخل المؤسسات الحزبية والمدنية وإلى جانب هذا التهميش السياسي يواجه الشباب عوائق ميدانية تُقوض تمكينهم منها التهديدات الأمنية المباشرة واختراق عملهم التطوعي، فضلاً عن ضعف التمويل المادي وتقييد حرياتهم في التعبير عن الرأي وانتقاد الأداء العام في المناطق المحررة بعد التحرير من تنظيم (داعش الارهابي) مما يحول دون استثمار طاقاتهم في ترسيخ قيم العيش المشترك ونبذ الطائفية[33].
3. ضعف دور المرأة في صناعة القرار والمشاركة السياسية والمجتمعية: تتمثل أبرز التحديات في تضافر القيود الاجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد وسلطة العشيرة التي تُحجّم دور المرأة وتصادر حرية تعبيرها، مع غياب الدعم الحكومي والمجتمعي الذي يهمّش قضاياها ويعتبرها ثانوية, هذا التهميش انعكس بوضوح على ضعف مشاركتها في صناعة القرار السياسي وفي مراحل ما بعد التحرير من (داعش الارهابي) وبالرغم من بروز كفاءات نسوية فاعلة، إلا أن استمرار هذا التهميش (السياسي والاجتماعي والأسري) يظل العائق الأكبر أمام تفعيل دور المرأة العراقية وقدرتها على التأثير رغم إثباتها لفاعليتها في مواجهة هذه التحديات[34] .

خامساً/ التحديات الامنية :

1. معضلة السلاح المنفلت وازدواجية القوة

تُعد ظاهرة انتشار السلاح خارج الأطر الدستورية المؤشر الأبرز على ضعف بنية الدولة وتراجع سلطة القانون؛ إذ لم تعد هذه المعضلة تحدياً أمنياً فحسب، بل تحولت إلى "مهدد بنيوي" يضرب أركان الاستقرار السياسي والاقتصادي والمجتمعي في العراق. ويمكن تفصيل أبعاد هذه المعضلة وفق الآتي[35]:

أ- الانكشاف الأمني وتنامي العنف المجتمعي: تشير التقديرات (غير الرسمية) إلى حجم هائل من التسلح المجتمعي والميليشياوي، حيث يُقدر وجود أكثر من 7 ملايين قطعة سلاح في عهدة العشائر، فضلاً عن أرقام مضاعفة تمتلكها الفصائل المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة. هذا "الانفلات التسليحي" أدى إلى تحول النزاعات العشائرية (لاسيما

في بغداد والبصرة) إلى مواجهات مسلحة هددت السلم الأهلي وأشاعت الرعب بين المواطنين، كما استُخدم هذا السلاح كأداة لتصفية الناشطين والشباب المحتج، مما خلق حالة من الانعدام الأمني الذي يقوض فرص التعايش.

ب- اقتصاديات السلاح وبيئة الاستثمار الطاردة: يمتد أثر السلاح المنفلت ليخلق "اقتصاديات ظل" مدمرة؛ إذ تشير تقارير ميدانية إلى أنَّ 60% من تجارة السلاح تقف خلفها جماعات مسلحة مستفيدة من نفوذها، بحجم تداول مالي يصل لنحو 2 مليون دولار شهرياً، تحت غطاءات أمنية وحزبية, إنَّ سيطرة الجماعات المسلحة على مفاصل التجارة والنشاط الاقتصادي في بعض المناطق تحت ذريعة (محاربة الإرهاب) وممارسات فرض الإتاوات والتهريب، أدت إلى خلق "بيئة طاردة" لرؤوس الأموال والمستثمرين مما يحرم الدولة من مشاريع التنمية ويُعمق الأزمات المعيشية التي تفتك بالنسيج المجتمعي, تتجسد خطورة انتشار السلاح خارج النطاق الحكومي في كونه عائقاً جوهرياً أمام السلم المجتمعي والسيادة الوطنية، إذ يساهم اضطراب المشهد الأمني في طرد الاستثمارات الخارجية الرصينة وتقويض عجلة التنمية الاقتصادية، نتيجة المخاوف التي تنتاب المستثمرين من غياب الاستقرار السياسي والأمان وهو ما يعكسه واقعياً تراجع تصنيف العراق دولياً، حيث جاء في المرتبة الثامنة على مستوى الوطن العربي والمركز الثمانين عالمياً ضمن مؤشر الجريمة لعام 2024 الصادر عن موقع "نامبيو".

ت- التوظيف السياسي للسلاح وتقويض الهوية الوطنية: يُمثل السلاح في العراق اليوم "الظهير العسكري" لبعض القوى السياسية الساعية لفرض نفوذها وتثبيت أقدامها في السلطة بعيداً عن المعايير الديمقراطية. إنَّ تعمد إضعاف المؤسسات الأمنية الرسمية لحساب القوى المسلحة الموازية، واستخدام السلاح لترهيب المنافسين وتصفية الحسابات السياسية أدى إلى تآكل "هيبة الدولة" وفقدان ثقة الجمهور بالمؤسسات, هذا الواقع السياسي المأزوم يجعل من "التعايش السلمي" هدفاً بعيد المنال في ظل وجود لغة الرصاص كبديل عن لغة الحوار والقانون.

2. الارهاب والعنف : شهدت الساحة العراقية في حقبة ما بعد عام (2003) منعطفاً أمنياً خطيراً لم تعهده البلاد من قبل، تمثّل في تنامي وتغلغل موجات إرهابية متباينة في منطلقاتها الفكرية ومسمياتها دون أن تنحصر آثارها في نطاق جغرافي محدد أو تستهدف مكوناً بعينه. وقد شهد هذا الواقع تفاقماً تدريجياً تبدّت ملامحه في محطتين فارقتين؛ الأولى خلال أحداث (2006-2007) والثانية في عام (2014)، وما رافقهما من تكريس لحالة الانقسام المجتمعي وتراجعٍ حاد في قيم التآلف الأهلي الأمر الذي زعزع أركان الأمن واستقرار التعايش السلمي, إنَّ تضافر المتغيرات المتلاحقة والتحولات البنيوية على الصعيدين المحلي والإقليمي ساهم في تهيئة بيئة خصبة لانتشار الأيديولوجيات الراديكالية مما أدى إلى استفحال خطر الإرهاب بمختلف أنماطه، مهدداً بذلك وحدة النسيج المجتمعي. وقد بلغت هذه التهديدات ذروتها بإحكام تنظيم (داعش الارهابي) سيطرته على مناطق واسعة من البلاد إبان أحداث حزيران (2014)، مما أحدث شللاً في مفاصل الحياة داخل تلك المدن، وفجّر أزمة ثقة عميقة بين المكونات، مخلّفاً تداعيات كارثية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في سابقة تاريخية قوضت المرتكزات الأساسية للعيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد[36] . ويؤثر الارهاب على الأمن المجتمعي العراقي من خلال عدة خصائص اهمها [37] :

أ- يتركز الارهاب على الجانب النفسي وله مظهر سايكولوجي لكونه يتعاطى مع الأمن المجتمعي عبر زرع الرعب في النفوس وايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر والتدمير بالارواح والممتلكات ويوظف الارهاب وسائل الدعاية والاعلام في مواقع التواص الاجتماعي لهذا الغرض.

ب- غموض وعدم وضوح الهدف السياسي للجماعات الارهابية.

ت- تأمين القدرة على التخفي والانتشار عن طريق تماهي العنف الذي يمارسه مع العنف الاجتماعي والعنف السياسي, مع انحسار السيطرة العسكرية للتنظيم الإرهابي، دخل الأمن المجتمعي في العراق مرحلة هي الأكثر تعقيداً؛ إذ لم يكتفِ الإرهاب بتدمير البنى التحتية، بل سعى إلى هندسة (الشرخ الطائفي والمجتمعي) عبر إثارة هواجس الانتقام وتعميق أزمة النزوح والتهجير القسري, إنَّ التحدي الراهن يتمثل في الآثار المرتدة' للإرهاب، والتي تجسدت في صعوبة إعادة دمج العوائل المتضررة أو المشتبه بانتمائها مما خلق بيئة من التوجس الدائم تعيق مسارات المصالحة الوطنية الشاملة.

سادساً: التحديات الاقتصادية

1. التداعيات الاقتصادية أثارها في اتساع ظاهرة الفقر وانعكاساتها على الامن المجتمعي: يلعب العامل الاقتصادي دوراً حيوياً ومؤثراً في تعزيز السلم والتعايش المجتمعي؛ إذ تتجلى هذه العلاقة من خلال الأزمات التي مر بها الاقتصاد العراقي والتي انعكست آثارها مباشرة على أفراد المجتمع [38] .لقد عرف العراقي عبر تاريخه الطويل مراحل من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ومراحل اخرى التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر وقد ألقت تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر ولاسيما في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين [39] .

ونلاحظ ان ارتفاع مستويات الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ادى الى ضعف الامن المجتمعي لانه عمل على خلق فجوة بين طبقات المجتمع فهناك طبقة الاغنياء وهي قليلة نسبياً وطبقة الفقراء وتشمل شرائح من المجتمع إن وجود الفقر أجبر بعض افراد المجتمع الى الاتجاه الى اعمال غير مشروعة من اجل كسب لقمة العيش تتمثل في الانضمام الى الجماعات الارهابية لاسيما ان تلك الجماعات تعطي اموالاً كبيرة من اجل الانضمام اليها والقيام بالأعمال الارهابية كما قد يلجأ بعض الافراد بسبب الفقر الى السرقة او المتاجرة بالبشر وبيع المخدرات من اجل الحصول على الاموال وهذا يعني ان هناك علاقة تبادلية بين الفقر والامن المجتمعي فكلما زاد الفقر في مجتمع معين قل معه الأمن المجتمعي لزياده العمليات الارهابية والسرقة وتعاطي الممنوعات والمتاجرة بالبشر وانتشار الجريمة المنظمة وهذا بدوره يهدد الأمن المجتمعي في أي دولة[40] .

فالعامل الاقتصادي دوراً جوهرياً ومؤثراً في تعزيز التعايش السلمي والاندماج المجتمعي في العراق؛ إذ إنَّ استقرار وازدهار أي مجتمع يرتكز بالدرجة الأولى على قوة اقتصادِهِ, وقد عانى الواقع العراقي من أزمات متعاقبة، كان أقساها اجتياح عصابات (داعش الإرهابية) لمناطق واسعة، وما أعقبها من عمليات عسكرية لتحرير البلاد؛ مما انعكس سلباً على وشائج العلاقات الاجتماعية ففي ظل الدمار الهائل وتدهور مستوى الخدمات وتردي الواقع المعيشي للفئات التي فقدت ممتلكاتها ودورها ومصادر رزقها جراء تلك الحروب برز صراع اقتصادي حاد ألقى بظلاله على السلوك العام للمجتمع وعزز من الفجوات الطبقية التي دفعت نحو ما يمكن تسميته بـ (المواطنة غير المتوازنة) وهو ما أدى بالنتيجة إلى إضعاف حالة التلاحم والانسجام بين مختلف أطياف المجتمع العراقي[41] .

سجلت معدلات الفقر في العراق تذبذباً ملحوظاً مرتبطاً بالأزمات الأمنية والصحية؛ ففي عام (2016)، قفزت النسبة لتتجاوز 41%، مدفوعةً بموجات النزوح القسري التي أعقبت سيطرة الجماعات الإرهابية على محافظات عدة. ومع حلول عام (2020)، استقرت النسبة عند حدود 31.7% متأثرةً بالتداعيات الاقتصادية لانتشار جائحة (كوفيد-19) في حين شهد عام (2021) تراجعاً نسبياً في هذه المعدلات لتصل إلى قرابة 25%[42] .

2. التحديات البنيوية الاقتصادية ما بعد الأزمة كورونا: يبرز التحدي الاقتصادي كأحد أخطر التحديات البنيوية التي عرقلت مسارات تعزيز السلم والتعايش المجتمعي في العراق، لاسيما في الحقبة التي تلت جائحة كورونا (COVID-19)؛ إذ أفرزت التداعيات الاقتصادية للجائحة، وما صاحبها من تضخم عالمي واضطرابات حادة في أسعار الصرف واقعاً أدى إلى تعميق فجوات اللامساواة الطبقية إن هذا المشهد الاقتصادي المأزوم لم ينحصر تأثيره في النطاق المعيشي فحسب، بل تحول إلى "تحدٍ أمني ومجتمعي" مركب؛ من خلال تغذيته لمشاعر الإقصاء والتهميش لدى الفئات الهشة وشريحة الشباب الأمر الذي رفع من حدة الاحتقان الطبقي وأجّج النزاعات المحلية حول الموارد المحدودة وبناءً عليه غدت هشاشة الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة تشكل "عائقاً حرجاً" يحول دون إرساء دعائم استقرار مجتمعي مستدام؛ إذ بات من الجليّ عدم إمكانية الفصل بين نجاح استراتيجيات التعايش السلمي والأمن المجتمعي وبين حتمية معالجة الاختلالات الهيكلية التي خلفتها الأزمات المتلاحقة في بنية المجتمع العراقي[43] .

3. الفساد الاداري والمالي : يُعد الفساد الإداري والمالي أحد أخطر التحديات الاقتصادية التي واجهت مسيرة التنمية والتعايش في العراق بعد عام 2003 إذ لم يقتصر أثره على تعطيل النمو الاقتصادي فحسب، بل امتد ليكون سبباً رئيساً في انهيار مؤسسات الدولة القانونية وانتشار الفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال وحالة الانفتاح العشوائي , إنَّ تعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار هيأت الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع حتى تمدد ليشمل مختلف أركان وأجهزة الدولة وأدى لظهور الولاءات الحزبية والمحسوبية على حساب الكفاءة والعدالة الاجتماعية ومن منظور الأمن المجتمعي، فإنَّ هذا الاستنزاف المنظم للموارد أدى إلى تحويل الفساد لظاهرة "أخطر من الإرهاب" في تأثيراتها السلبية؛ كونه يغذي مشاعر الظلم الاجتماعي والاقصاء ويخلق فجوة عميقة بين المواطن والدولة مما يضعف الولاء الوطني ويقوض دعائم السلم الأهلي، لاسيما وأنَّ التقارير الدولية وضعت العراق في مراتب متقدمة عالمياً في مؤشرات الفساد، وهو ما يعكس حجم التحدي الذي يواجه بناء مجتمع متماسك ومستقر [44].

سابعاً: التحديات الخارجية والإقليمية المهددة للأمن المجتمعي

لا تقتصر تحديات الأمن المجتمعي في العراق على الانقسامات الداخلية، بل تتغذى بشكل مباشر على التجاذبات الإقليمية والدولية؛ إذ تحولت الساحة العراقية بعد عام 2003 إلى مسرح مفتوح لصراع الإرادات مما أدى إلى ارتهان الاستقرار المجتمعي المحلي بحسابات القوى الخارجية، ويمكن قراءة هذا التأثير من خلال المحاور الآتية[45]:

1. **المتغير الإقليمي (إيران وتركيا) وأثره في التماسك الوطني:**

أ- الدور الإيراني: يبرز النفوذ الإيراني عبر دعم قوى سياسية وفصائل مسلحة، وتعميق الروابط الاقتصادية والتجارية، مما جعل العراق رئة اقتصادية ومصدراً للعملة الصعبة في ظل العقوبات الدولية. هذا النفوذ المتشعب أدخل الأمن الوطني والمجتمعي في شبكة من التوازنات المعقدة، حيث يؤدي تداخل المصالح الخارجية مع الولاءات الداخلية إلى إضعاف الهوية الوطنية الجامعة لصالح محاور إقليمية، مما يربك مسارات التعايش السلمي.

ب- الدور التركي: يرتبط التدخل التركي بأبعاد عسكرية (التوغل في الشمال بحجة ملاحقة التنظيمات المناهضة لأنقرة)، وأخرى جيوسياسية متمثلة في "سلاح المياه". إنَّ السيطرة على منابع دجلة والفرات تمنح تركيا أداة ضغط استراتيجية تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي والمائي للعراقيين، وهو ما يولد ضغوطاً مجتمعية ونزاعات داخلية على الموارد، تحد من حرية القرار الوطني واستقرار السلم الأهلي.

2. **المتغير الدولي (الولايات المتحدة) وجدلية السيادة:**

تأتي الولايات المتحدة كفاعل رئيس في المشهد العراقي، حيث تتأرجح علاقتها ببغداد بين التعاون الأمني والجدل السيادي حول وجود القواعد العسكرية. إنَّ تحول العراق إلى ساحة صراع (أمريكي-إيراني) يضيف عبئاً ثقيلاً على منظومة الأمن المجتمعي؛ إذ يؤدي التنافس بين الطرفين إلى استقطاب المكونات العراقية سياسياً واجتماعياً، مما يحول التنوع الوطني من حالة إغناء إلى بؤرة للتوترات المتأثرة بالخارج.

المطلب الثاني

فرص تعزيز التعايش السلمي و الامن المجتمعي في العراق

إن تعزيز التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق لا يقتصر على الجوانب النظرية، بل يتجسد في فرص استراتيجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. **تعزيز الهوية الوطنية الجامعة :** ان الهوية الوطنية ليست شعارا بل منظومة قيم مشتركة توحد المواطنين رغم اختلافاتهم القومية والدينية, لذا يتوجب على الدولة العمل على ترسيخ هذه الهوية من خلال الخطاب السياسي والاعلامي والتربوي، وتشجيع المشاريع التي تجمع المكونات المختلفة ضمن إطار المواطنة المتساوية, فحين يشعر المواطن من الاقليات بأنه جزء فاعل في الدولة، يصبح بدوره ناقلا لصورة ايجابية عنها، مما يعزز التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق[46] .
2. **الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي** : تتجلى الفرصة الحقيقية لتعزيز التعايش السلمي وترسيخ دعائم الأمن المجتمعي في معالجة الأسباب السياسية الجذرية التي تغذي المعضلات الأمنية، حيث يمثل فتح ملفات الديمقراطية والسلطة وحقوق الإنسان مدخلاً أساسياً لتحرير المجال السياسي من رواسب العنف والتعصب, إن هذا التحرير يبدأ بتنظيف الواقع السياسي من "الألغام" المتمثلة في قيم القمع والتسلط واحتكار الرأي واستبدالها بتربة خصبة تزرع فيها قيم الحرية والاختلاف والتعددية والتمثيل المتساوي للجميع، وصولاً إلى تكريس الحق في التداول السلمي للسلطة ويتعاظم دور هذا التحول في بناء تعاقد سياسي متين يقوم على احترام النظام الديمقراطي والدستوري والحياة التمثيلية، مما يجعل الاحتكام إلى الإرادة الشعبية عبر الاقتراع الحر والنزيه هو الفيصل الوحيد، بدلاً من المماحكات الأيديولوجية

التي غالباً ما تُستخدم لتجييش الرأي العام وتعميق الانقسام المجتمعي. إن الانتقال إلى حياة سياسية ديمقراطية تضمن تكافؤ الفرص للجميع هو الضمانة الأكيدة لعدم شعور أي طرف بالغبن أو التهميش، مما يضع حداً لصراعات الهوية والأيديولوجيا التي استُنزفت في الماضي لتكريس التجزئة وتفتيت وحدة الأمة وبذلك يتحول النضال من أجل الديمقراطية اليوم إلى معركة من أجل حماية النسيج السياسي والمجتمعي من التحلل، مما يمهد الطريق لتعايش سلمي مستدام يحمي أمن المجتمع واستقراره [47].

3. **دور التسامح في دعم وارساء التعايش السلمي** : يُمثّل التسامح المُنطلق التأسيسي والقاعدة الجوهرية في تنظيم العلاقة مع (الآخر) المتمايز دينياً أو إثنياً؛ إذ ينطوي في جوهره على الإقرار بحقوقه وصون مقوماته الثقافية. إنَّ استحضار هذا المبدأ وتكريسه كنهج ثابت في الخطابين السياسي والديني يمهد الطريق للانتقال بالمجتمع العراقي التعددي إلى ضفة التعايش السلمي، التي تُعدُّ الركيزة الأساسية لأي نهضة تنموية؛ إذ يستحيل واقعياً الحديث عن رفاهية مجتمعية في ظل غياب الاستقرار الأمني[48] .

ويسهم التسامح في إيجاد أرضية مشتركة تضمن العيش بسلام وانسجام مع كافة المكونات، بعيداً عن الصراعات، من خلال تقبل الرؤى والممارسات المختلفة والإقرار بحق أصحابها في التعبير عن هويتهم داخل الفضاء المجتمعي, سواء كان هؤلاء (الآخرون) من الأجانب المختلفين في العرق واللغة والدين أو من أبناء الوطن الواحد المتباينين في التوجهات الفكرية والمصالح والطبقات الاجتماعية، فإنَّ التسامح يظل هو الجسر الذي يربط بين هذه التنوعات تحت مظلة المواطنة[49] .وبناءً على ذلك، يتطلب الواقع العراقي إيلاء أولوية قصوى لمعالجة الانقسامات المجتمعية عبر استراتيجية تبدأ بترسيخ التعايش بين الأديان، ثم تعزيز الوئام بين المذاهب وصولاً إلى التآخي بين الإثنيات المختلفة, إنَّ هذا التراتب في بناء التعايش يُعدُّ الدعامة الأولى لإعادة ترميم نسيج الوحدة الوطنية العراقية وضمان ديمومتها[50] .

4. **الإصلاح الاقتصادي والعدالة التنموية**: تنبثق فرصة تعزيز التعايش السلمي واستقرار الأمن المجتمعي في العراق من خلال المراجعة الشاملة للسياسات التنموية التي أفرزت سابقاً أزمات مركبة، كفقدان الأمن الغذائي وتفاقم المديونية واتساع فجوة الفقر إن تفعيل الأمن الاقتصادي يتطلب تحولاً جذرياً نحو نموذج "الاقتصاد المنتج" بدلاً من القطاعات الطفيلية مع ضرورة إرساء توازن دقيق بين الموارد المتاحة وحاجات الاستهلاك الوطني, ولا يقتصر هذا التحول على الجوانب الفنية، بل يمتد ليشمل تقليص الفوارق التنموية بين الريف والمدينة وتوفير فرص عمل عادلة تمتص حالة العوز والتهميش التي غالباً ما تتحول إلى وقود للنزاعات المجتمعية, إن ترسيخ السلم الأهلي في العراق يرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتلاع جذور الفساد المالي والإداري من مؤسسات السلطة وتحرير القرار الاقتصادي من البيروقراطية وهذا يستوجب استبدال الولاءات الضيقة بالكفاءات الوطنية المؤهلة وتفعيل دور القضاء لضمان النزاهة والرقابة الصارمة على المال العام, إن بناء قاعدة إنتاجية متطورة وتحقيق الشفافية في إدارة الثروات ليس مجرد إجراء مالي، بل هو ضرورة أمنية ومجتمعية تهدف إلى محاصرة ثقافة التفرد بالقرار واستعادة ثقة المواطن بالدولة مما يخلق بيئة مستقرة تدعم العيش المشترك وتصون النسيج المجتمعي من التآكل تحت وطأة الحاجة والضغوط الاقتصادية [51].

5. **استراتيجية الحوار المجتمعي المتبادل كمدخل لبناء السلام :** يُمثّل الحوار المرتكز الثقافي والاجتماعي الجوهري لإرساء دعائم السلام المستدام لاسيما في الدولة العراقية التي تتسم بالتعددية؛ فالحوار هو الأداة الفاعلة في ترميم نسيج العلاقات المجتمعية وتوطيد وشائج الثقة بين الأفراد، كما يعمل على تذويب الجمود الفكري وتجسير الهوة بين الرؤى

المتباينة مما يعزز من قيم القبول المتبادل والتسامح. إنَّ تكريس الحوار داخل الساحة العراقية يحول دون استحضار لغة الصدام ويجعل من المصالح الوطنية العليا المحور الأساسي للعلاقات الاجتماعية بدلاً من الانكفاء خلف الولاءات الضيقة وهو ما يقتضي بالضرورة تحويل الحوار إلى نهج وطني شامل لإشراك كافة المكونات في رؤية موحدة تضمن تجاوز ترسبات الصراعات السابقة, يتطلب نجاح هذا المسار إصلاحاً بنيوياً في هيكلية الدولة عبر اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة بعيداً عن تقاطعات المحاصصة التي أعاقت تقدم البلاد؛ إذ إنَّ وجود حكومة مقتدرة هو الضامن لتحويل قيم التسامح من شعارات إلى واقع ملموس يحمي الهوية الوطنية الجامعة ويعزز الأواصر الأخوية من خلال استثمار الفنون والآداب في خدمة السلم الأهلي[52].

6. **تمكين الاعلام الوطني** : يعد الاعلام حجر الزاوية في بناء وتعزيز التعايش السلمي والامن يلعب الإعلام في العراق دوراً محورياً وحساساً في تشكيل الوعي الجمعي، حيث يتجاوز كونه أداة لنقل الخبر ليصبح شريكاً أساسياً في صناعة السلم الأهلي أو تقويضه. في ظل التنوع المكون العراقي، تبرز أهمية "إعلام السلام" الذي يركز على المشتركات الوطنية ونبذ خطاب الكراهية، مما يساهم مباشرة في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تفكيك الصور النمطية المسبقة بين الفئات المختلفة [53] .

اضحى دور الاعلام في العراق بارز ومؤثر في موضوعات التعايش السلمي والامن المجتمعي بعد العام 2003.[54] في هذا السياق، تبرز منظمة دعم الإعلام الدولي كإحدى أهم الجهات الدولية الفاعلة في الساحة العراقية منذ عام 2008 إذ سعت بفاعلية لتعزيز السلم المجتمعي عبر مبادرات نوعية، ومن أبرزها مشروع "منصة الموصل الإعلامية" التي دُشنت رقمياً عقب تحرير المدينة الموصل من سيطرة تنظيم "داعش" بهدف إعادة ترميم السلم الأهلي وجسر الهوة بين مكونات المجتمع التي تضررت بفعل الإرهاب، مما يجعلها فرصة حقيقية لترسيخ التعايش السلمي وتعضيد الأمن المجتمعي في العراق.[55] اذ يمثل الواجهة التي يعرف من خلالها العراق للعالم. لذلك يجب دعم المؤسسات الاعلامية الوطنية ماديا ومهنيا وتدريب كوادرها على اساليب الاتصال الدولي والتأثير الدبلوماسي. كما ينبغي تطوير محتوى اعلامي يركز على ابراز صورة العراق الإيجابية ويظهر تنوعه الثقافي والديني والقومي كعامل قوة لا كعامل انقسام [56].

7. **دور شبكات التواصل الاجتماعي في صناعة السلم الأهلي :** تعد مواقع التواصل الاجتماعي بوابات رئيسة لتعزيز قيم التسامح والتعايش وقبول الآخر حيث يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تكون دواعم أساسية لتعزيز التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق من خلال قدرتها الفائقة على تعزيز الحوار وتبادل الأفكار، إذ تؤدي هذه المنصات دوراً جوهرياً في تحفيز النقاش ونقل التواصل إلى فضاءات أرحب تتجاوز الحدود والمسافات التقليدية وقد نجحت هذه الوسائل في تخطي الأدوار التقنية المحدودة لترتبط بأبعاد أعمق أحدثت تحولات بنيوية في قطاعات ومجالات عديدة مما جعلها وسيلة حيوية للتعبيرعن الذات وتبادل الرؤى ووجهات النظر التي تخدم الامن المجتمعي في العراق . كما تساهم هذه المواقع في تشكيل تصور شبه آني لاتجاهات الرأي العام العراقي إزاء الأحداث والمتغيرات وذلك عبر متابعة التعليقات والمساهمات والمدونات بجانب التصويت الإلكتروني وزوايا الحوار الرقمي وهو ما منح هذه المنصات القدرة على المساهمة في رسم السياسات العامة وتشكيل الاتجاهات والمواقف الإيجابية تجاه القضايا الوطنية المختلفة بما يضمن استقرار المجتمع وتماسكه[57].

8. **إشراك الشباب في صنع القرار ركيزة للتعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق** : تُعد عملية إشراك الشباب في صنع القرار ضرورة ملحة تفرضها التحولات المجتمعية الراهنة في العراق؛ فالعراق يمتلك ثروة شبابية هائلة قادرة على قيادة عملية التغيير وبناء السلام ، بشرط أن يُتاح لها الدخول الفعلي في العملية السياسية دون تهميش أو إقصاء وبما يضمن تمثيل جميع المكونات والفئات (من الجنسين) في المؤسسات الدستورية والحزبية والمدنية.[58]
9. **تفعيل دور المرأة في تعزيز التعايش السلمي والأمن المجتمعي** : يرتكز بناء السلام واستدامته في المجتمع العراقي على التفعيل الحقيقي لدور المرأة؛ إذ تُجمع المواثيق الدولية وقرارات حقوق الإنسان على ضرورة إنهاء كافة أشكال التمييز ضدها كشرط أساسي لتحقيق المساواة الاجتماعية، وهو الجوهر الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنذ صدور اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام 1952، تزايد التأكيد على حق النساء في المشاركة السياسية الفاعلة تصويتاً وترشيحاً وتقلداً للمناصب العامة باعتبارها طاقة إيجابية لا غنى عنها في هندسة السلم الأهلي. وفي العراق، يتجاوز دور المرأة مجرد التمثيل الصوري ليصل إلى كونها فاعلاً أساسياً في نزع فتيل النزاعات وتعزيز ثقافة الحوار؛ فتمكينها اقتصادياً وسياسياً وحمايتها قانونياً يمثل الركيزة الجوهرية لترسيخ الأمن المجتمعي، والاستفادة من قدراتها في بناء جسور التعايش بين مختلف المكونات[59].
10. **الاستثمار في التعليم والثقافة :** يمثل التعليم والثقافة البنية الاساسية لتعزيز التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق تعد المؤسسة التعليمية الأداة الأنجع لمواجهة نزعات (اللاتسامح) وترسيخ قيم السلم الأهلي؛ ولتحقيق ذلك، يتوجب إيلاء عناية فائقة بمسارات إعداد المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية وتحديث مضامين الكتب المدرسية والوسائل التعليمية الرقمية. تهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تنشئة جيل من المواطنين الواعين المنفتحين على التنوع الثقافي والمؤمنين بقيم الحرية وكرامة الإنسان، مع احترام الفروق الفردية والبشرية كجزء من الهوية المجتمعية [60].
اذ إن من المهم تحديث المناهج التعليمية بما يعزز قيم المواطنة والانفتاح والتعايش مع تشجيع الطلبة على التفكير النقدي والابداع[61] . كما يجب دعم الحركة الثقافية والفنية عبر اقامة المهرجانات والمعارض والندوات التي تسلط الضوء على الارث الحضاري العراقي وتعيد احياء دور العراق التاريخي كمركز علمي وثقافي فكل نشاط ثقافي ناجح هو اداة قوة تسهم في بناء صورة مشرقة للعراق اقليميا ودولي[62].

الخاتمة

إن التنوع والتعددية سواء كانت دينية, مذهبية، أو لغوية تشكل الجوهر العميق للكيان المجتمعي في العراق ورغم أن هذا التنوع يثري الهوية الوطنية، إلا أنه يفرض تحديات جسيمة ناتجة عن تضارب المصالح وتباين التوجهات خاصة في ظل المناخات السياسية المتقلبة ولما كان المجتمع العراقي قائماً في بنيته على هذا التعدد فقد أصبحت الحاجة ماسة لتجاوز التحديات التي قد تفرزها تلك التعددية ليس فقط عبر الركائز الاجتماعية، بل من خلال تطوير عقد سياسي واجتماعي جديد يرسخ مفاهيم المواطنة والمساواة واحترام الرأي الآخر, حيث إن تعزيز التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق يتطلب إرادة سياسية حقيقية تترجم التعددية من عبء إلى قوة وطنية، وذلك عبر فك الارتباط بين الهويات الفرعية والمحاصصة السياسية وتفعيل دور المؤسسات في حماية السلم الأهلي, إن نشر الوعي بأهمية الأمن المجتمعي ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة استراتيجية ومسؤولية وطنية تقع على عاتق وسائط التربية والإعلام مدعومةً بتشريعات قانونية وقرارات سياسية حازمة؛ لغرس مفاهيم التماسك والتلاحم كأدوات أساسية لتحقيق الوئام وتعزيز سيادة الدولة وبناء السلام المستدام.

اولاً/ الاستنتاجات:

1. تعزيز الحوار وسيلة للاندماج: لا يمكن بلوغ التعايش السلمي إلا بفتح قنوات واسعة للحوار الإيجابي الذي يقلص مساحات الاختلاف، ويوجد نقاطاً مشتركة تقرب وجهات النظر بين التيارات الفكرية والأصول العرقية, إن الهدف هو تراخي العصبية وإذابة الفوارق في بوتقة وطنية واحدة تعلي قيم الإنسانية فوق أية مصالح ضيقة وتزداد هذه الحاجة إلحاحاً في المجتمعات التي تفتقر فيها المؤسسات لآليات استيعاب التنوع مما قد يفتح الباب أمام صراعات عنيفة.

2. إصلاح البنية السياسية والأمنية: يتطلب استمرار السلام تبني نهج "الحكم الرشيد" لمعالجة الأسباب الجذرية للتوتر بما يضمن عدالة التمثيل لكل المواطنين ويستوجب ذلك إلغاء أسس المحاصصة الطائفية والإثنية التي قادت إلى اصطفافات ضيقة أضعفت المؤسسات السياسية. كما يتطلب التعايش القضاء على الإرهاب والتطرف عبر استراتيجية شاملة (وقائية وعلاجية)، مع التركيز على حصر السلاح بيد الدولة ونزع سلاح الأفراد والعشائر والفصائل المسلحة.

3. تجسير الفجوات وبناء الثقة: يعد تعزيز التواصل والحوار المفتوح بين كافة الأطراف الفاعلة في العملية السياسية وقوى المعارضة والمجتمع المدني، والمرجعيات الدينية ركيزة أساسية لتحقيق المصالحة الوطنية, إن إعادة بناء الثقة بين هذه القوى تعد شرطاً لازماً لإحلال سلام دائم ودفع عجلة التنمية.

4. سيادة القانون والعدالة: من الضروري اعتماد استراتيجية وطنية تعلي من شأن سيادة القانون ليكون ملزماً للجميع حكومةً ومجتمعاً, يتطلب هذا صيانة مرفق القضاء وتطويره وتهيئة بنية مؤسسية عصرية وتحديث التشريعات لتسريع عملية التقاضي مع ترسيخ ثقافة النزاهة في كافة مفاصل الجهاز القضائي.

5. المعالجة الدستورية للهوية وإشكالية البناء المؤسساتي : يتطلب تعزيز السلم الأهلي في العراق مراجعة شاملة لمواطن القصور الدستوري ولا سيما في ملف "الفيدرالية" وصلاحيات الأقاليم والمحافظات، إذ أثبتت التجربة أن الدول التي تعاني من اضطراب في سلامها الداخلي غالباً ما تكون أقل التزاماً بالمعايير الدستورية الصارمة هذا الضعف في الالتزام يؤدي بالضرورة إلى إفراغ المؤسسات الدستورية من محتواها القانوني والسيادي، مما يفتح الباب واسعاً أمام تغليب "الهويات الفرعية" (العرقية والدينية والمذهبية) لتكون هي المحرك الأساسي للمشهد، وذلك على حساب الهوية الوطنية الجامعة التي تضمن حقوق المواطنة المتساوية ويمكن يعود التراجع المستمر في أداء النظام السياسي العراقي منذ عام 2005 إلى فجوة عميقة بين "النصوص الدستورية" و"الممارسة السياسية"؛ حيث هيمنت أنماط من الثقافة السياسية التقليدية القائمة على المحاصصة والولاءات الضيقة على حساب القيم المؤسساتية الحديثة إن هذا الطغيان الثقافي التقليدي لم يكتفي بإعاقة بناء الدولة، بل أدى إلى إخفاقات بنيوية في صيانة النسيج الوطني، وضمان الاستقرار الأمني المستدام وتقديم الخدمات العامة الأساسية إن غياب معايير "الكفاءة والمهنية" في ظل هذه الثقافة السائدة أدى إلى شلل تدريجي في عمل المؤسسات الرسمية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، حيث تحولت الوظيفة العامة والمناصب السيادية من أدوات لخدمة الصالح العام إلى مغانم فئوية. وفي المحصلة، أدى هذا التراكم إلى تآكل كفاءة النظام السياسي ككل وتحوله إلى بيئة تفتقر للقدرة الاستجابة للتحديات الوطنية سواء كانت تنموية أو خدمية إن إعادة الاعتبار للدستور كعقد اجتماعي ملزم وتفعيل القيم المؤسساتية كبديل عن الانتماءات الفرعية، هو السبيل الوحيد لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتحويل الهوية الوطنية من مجرد شعار إلى واقع ملموس يحمي السلم المجتمعي.

6. تأثير الثقافة السياسية على المسار الديمقراطي: تُعد الثقافة السياسية للأفراد عاملاً حاسماً في تشكيل هيكلية النظام السياسي؛ فهي الموجه الرئيس للسلوك الانتخابي والمحدد الأساسي لكيفية ممارسة السلطة, إن وعي الأفراد بآليات المشاركة السياسية ينعكس مباشرة على طبيعة المؤسسات الدستورية الناشئة؛ لذا فإن الارتقاء بالثقافة السياسية يُعد ركيزة جوهرية لضمان انتخاب مؤسسات قادرة على قيادة الدولة بكفاءة وبعيداً عن الولاءات الضيقة.

ثانياً / التوصيات:

1. استشراف المخاطر وتعزيز التماسك الاجتماعي: يستوجب بناء الدولة مستقبلاً تجاوز الانتماءات الضيقة، وتنمية وعي وطني شامل بطبيعة المخاطر والتحديات التي تواجه العراق. إن إدراك هذه التهديدات استباقياً يعد ركيزة أساسية لمنع تحولها إلى أزمات مركبة. لذا، تتطلب مرحلة الحالية تعزيز التعايش السلمي عبر ترسيخ قيم الوسطية والتسامح، وضمان مبدأ المساواة في الحقوق والمشاركة الفاعلة لكافة المكونات والأطياف العراقية، مع رفض كل أشكال الإقصاء الاجتماعي وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في هذا المسار.

2. إصلاح آليات تشكيل الحكومة: يتعين على الحكومات العراقية اتخاذ إجراءات عملية للحد من المعوقات التي تهدد الأمن المجتمعي، ويأتي في مقدمتها الانتقال بنظام تشكيل الحكومة من "المحاصصة الطائفية والإثنية" إلى "الاستحقاق الوطني والانتخابي", يجب أن يضمن هذا النهج مشاركة عادلة وفاعلة لكل الطوائف والقوميات والأقليات بما يعزز ثقة المواطن بمؤسساته.

3. تعزيز القدرات الأمنية في إطار التعاون الإقليمي : تُعد عملية تقوية وتطوير المؤسسات الأمنية الوطنية ضرورة حتمية لإحكام السيطرة على الجماعات الإرهابية والمنظمات المسلحة العابرة للحدود؛ إذ إن بناء قدرات أمنية تتسم بالمهنية والاحترافية ليس مجرد واجب سيادي فحسب، بل هو الضمانة الأساسية لتحييد التهديدات التي تستهدف كيان الدولة وأمنها المجتمعي وفي ظل تداخل الملفات الأمنية في المنطقة يبرز البعد الإقليمي كركيزة مكملة لهذا البناء؛ فتعزيز القدرات الوطنية لا يكتمل بمعزل عن التنسيق الاستخباراتي والعملياتي مع الجوار الإقليمي لمجابهة التحديات المشتركة مثل تسلل العناصر المتطرفة وتهريب الأسلحة إن وجود مؤسسات أمنية قوية ومهنية يسهم في تحويل العراق من ساحة للتجاذبات الإقليمية إلى شريك فاعل في منظومة الأمن الإقليمي، مما يقلل من فرص التدخلات الخارجية السلبية التي قد تذكي الصراعات الداخلية ومن ثم، فإن الموائمة بين "السيادة الوطنية" و"التعاون الإقليمي المشترك" تمثل الاستراتيجية الأمثل لضمان استقرار طويل الأمد، يحمي النسيج المجتمعي من الاختراقات ويؤسس لبيئة آمنة تدعم التعايش السلمي بعيداً عن ضغوط الأزمات الإقليمية المتلاحقة.

4. تبني استراتيجية وطنية شاملة للارتقاء بالثقافة السياسية: تفعيل معايير الكفاءة والمهنية في مؤسسات الدولة: يجب الانتقال من الأنماط التقليدية للثقافة السياسية ـــالتي أضعفت أداء المؤسسات منذ عام 2005 إلى ثقافة سياسية قائمة على المواطنة والمؤسساتية. ولتحقيق ذلك، يجب ربط التوعية السياسية ببرامج إصلاح مؤسسي تفرض معايير الكفاءة والمهنية في كافة مفاصل الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) لضمان عدم خضوع المؤسسات الرسمية للولاءات التقليدية، ولتمكينها من القيام بدورها الوطني في صيانة النسيج الاجتماعي وتعزيز الاستقرار الأمني وتقديم الخدمات العامة بفاعلية وعدالة.

ترى الدراسة إنَّ تحديات التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق تكمن في الفجوة العميقة بين النصوص الدستورية الضامنة والواقع السياسي المأزوم بنظام المحاصصة، وما رافق ذلك من تراجع للهوية الوطنية أمام تمدد الولاءات الفرعية, لقد أنتج هذا الواقع تحديات أمنية واجتماعية جسّدها الإرهاب وتهميش الفئات الحيوية (الشباب والمرأة) وصولاً إلى الأزمات الاقتصادية والفساد التي عمّقت الفوارق الطبقية؛ مما جعل التنوع المجتمعي عرضة للاستقطاب الدائم ومهدداً لاستقرار الأمن المجتمعي الشامل في ظل بيئة خارجية وداخلية غير مستقرة.

ومع ذلك، تبرز ضمن هذا المشهد فرص واعدة لتعزيز التعايش السلمي وترسيخ الأمن المجتمعي؛ تبدأ من خلال استثمار الوعي الشعبي المتنامي بضرورة الانتقال من "ثقافة المكونات" إلى "منطق المواطنة" وتفعيل الأدوار القيادية للشباب والمرأة كقوة تغيير إيجابية قادرة على ردم الصدعات الاجتماعية إنّ إعادة الثقة بالمؤسسات عبر إصلاح سياسي واقتصادي حقيقي وتحويل التنوع الإثني والثقافي من ثغرة أمنية إلى ركيزة للاستقرار القومي يمثل الفرصة الأبرز لصناعة سلم أهلي مستدام كما أنَّ تبني استراتيجية أمنية مهنية مدعومة بتعاون إقليمي متوازن من شأنه أن يحول العراق من ساحة للصراعات إلى مركز للوئام والالتقاء، مما يضمن حصانة المجتمع ضد خطابات الكراهية والتطرف ويؤمن مستقبلاً يتسم بالاستقرار والرفاه.

- الهوامش :

[1] محمد جاسم فلحي و مريم محسن كريم , موضوعات التعايش السلمي في القنوات الاجنبية الموجهة باللغة العربية , مجلة الباحث الاعلامي, جامعة بغداد –كلية الاعلام , مجلد2019 , العدد(46) ,2019 , ص196.

[2] شمال احمد ابراهيم , الأسس الاجتماعية للتعايش السلمي في الدساتير العراقية –دراسة مقارنه بين النصوص والواقع, بحوث مؤتمر كرسي اليونسكو لدراسات منع الابادة الجماعية في العالم الاسلامي, جامعة التنمية البشرية , السليمانية , الجزء الاول , 2023, ص401.

[3] معتز اسماعيل خلف الصبيحي و خلف صالح علي , الأسس الفكرية للتعايش السلمي في العراق بعد 2003 , مجلة سر من رأى , كلية التربية, جامعة سامراء ,المجلد (16) ,العدد (62), السنة(15) , 2020, ص725-726.

[4] ميادة القاسم , دور وسائل الاعلام في نشر و تعزيز ثقافة التعايش السلمي في المجتمعات (دراسة سوسيولوجية تحليلية), دار سونج اكدم , ط1 ,تركيا ,2020,ص39-40-42-43-45.

[5] زمن ماجد عودة , أمننة الخطاب في مدرسة كوبنهاجن والسلم المجتمعي العراقي , مجلة القضايا سياسية, جامعة النهرين , العدد80, 2025, ص288.

[6] خالد كاظم أبو دوح , الأمن المجتمعي, اوراق السياسات الأمنية , مركز البحوث الأمنية ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , 2022, ص1-2.

[7] المصدر نفسه ,ص2.

[8] رشيد عمارة ياس الزيدي و هيمن رؤوف سلام, الأمن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاغن , مجلة الدراسات السياسية والأمنية , المجلد (5) , العدد (2), 2022,ص19.

[9] المصدر نفسه ,ص17.

[10] عبد العظيم جبر حافظ , النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني (دراسة نظرية سياسية تحليلية) , دار النشر مؤسسة ثائر العصامي, ط 1, بغداد , 2017 , ص72 .

[11] بالة عمار , اسهامات مدرسة كوبنهاجن في توسع مفهوم الامن : من الامن العسكري الى الامن المجتمعي , مجلة الحقوق والحريات , جامعة خنشلة , مجلد10, العدد2 ,2022, الجزائر,ص1165-116.

[12] نور الهدى سعد عبدالله , دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق , مركز البيان للدراسات والتخطيط , 2021,ص 6-7.

[13] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في العراق، تقرير "تعزيز تماسك المجتمع في العراق بعد داعش"، و "الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2250 بشأن الشباب والسلم والأمن".

[14] التقرير الوطني عن حالة الشباب في العراق، الصادر عن "وزارة الشباب والرياضة العراقية" بالتعاون مع "صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)" و "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)".

[15] المصدر نفسه .

[16] المصدر نفسه .

[17] ليسا شيرك، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام: نحو نهج تشاركي للأمن الإنساني، ترجمة: حسن ناظم وآخرون, إصدارات جمعية الأمل العراقية، العراق,2019، ص9-147.

[18] مروان سالم العلي , مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب (مدينة الموصل نموذجاً) مركز البيان للدراسات والتخطيط ,2023, ص6.

[19] فلاح خلف كاظم و صفاء جاسم محمد , تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003 , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , مجلة دراسات دولية , جامعة بغداد, العدد (91), 2022, ص 41.

[20] سعد محمد حسن واخرون , التعايش السلمي في العراق (دراسة في المرتكزات والتحديات), مركز الدراسات الاستراتيجية , مجلة الدراسات الاجتماعية , جامعة كربلاء, العدد (49), 2023, ص200.

[21] معتز اسماعيل خلف الصبيحي , خلف صالح علي الجبوري, مصدر سبق ذكره , ص744.

[22] وليد سالم محمد , مأسسة السلطة وبناء الدولة –الأمة (دراسة حالة العراق), الاكاديميون للنشر والتوزيع , ط1 ,الاردن , 2013, ص 310.

[23] ورقاء محمد رحيم , الامن المجتمعي في العراق بعد عام 3003 , , مجلة المعهد, معهد العالمين للدراسات العليا , العدد (11), 2022,ص 295.

[24] عمر خليل خلف، "تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 وآليات العلاج"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 64، 2021، ص200.

[25] حيدر علي الدليمي، المحاصصة السياسية وأثرها في بناء الدولة والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 70، 2020، ص 114. وينظر حيدر إبراهيم علي، أزمة المواطنة في العراق في ظل النظام التوافقي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 54، 2017، ص 205.

[26] رحيم إبراهيم حزام الحمراني، أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 2، العدد 60 (2021)،ص531

[27] المصدر نفسه , ص531-532.

[28]المصدر نفسه , ص533-534.

[29] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، "النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2024"، متاح على الرابط الإلكتروني :(http://cosit.gov.iq/)

[30] سعد سلوم و عقيل الخاقاني , حماية الأقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية , جمعية الامل العراقية , ط بلا , 2017 , العراق , ص7.

[31] تانيا كيلي واخرون , من عهد الاستبداد الى حكم الدستوري (التعايش في ظل الاختلاف) , سلسلة أوراق ديمقراطية , مركز العراق المعلومات الديمقراطية , العدد (2) , 2005, ص13.

[32] سعد سلوم و عقيل الخاقاني , مصدر سبق ذكره , ص7.

[33] نور الهدى سعد عبدالله , دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق , مركز البيان للدراسات والتخطيط , 2021,ص 22.

[34] نور الهدى سعد عبدالله, مصدر سبق ذكره , ص14.

[35]شاهو القره داغي , معضلة الانفلات الأمني وفوضى السلاح , مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية, تاريخ النشر 2020/9/9 , على الرابط الاتي : https://rasammerkezi.com/estimate-position/6883/ وينظر الى احمد الدباغ , فوضى السلاح في العراق بين محاولات الضبط الحكومي ونفوذ الأحزاب , نون بوست , تاريخ النشر 2025/3/23, على الرابط الاتي : https://www.noonpost.com/301840/

[36] زيد حسن علي الكرطاني , سياسيات تعزيز التعايش السلمي والاندماج المجتمعي في المناطق المحررة من تنظيم (داعش) , جامعة ورقلة , مجلة تحولات ,المجلد (2), العدد الاول, الجزائر , 2019, ص62.

[37] ورقاء محمد رحيم , مصدر سبق ذكره , ص269.

[38] مجموعه مؤلفين, جهاز مكافحة الإرهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية , اعمال المؤتمر العلمي السنوي لجهاز مكافحة الارهاب, مقر جهاز مكافحة الارهاب, ط1, 2021, ص827.

[39]خضير عباس احمد النداوي , الفقر والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي , ورقات تحليله, مركز الجزيرة , الدوحة , 2020, ص2.

[40]ورقاء محمد رحيم , مصدر سبق ذكر, ص299.

[41]مروان سالم العلي, مصدر سبق ذكر, ص9.

[42] المصدر نفسه , ص296-297.

[43]البنك الدولي، مرصد الاقتصاد العراقي: الاستفادة من الطفرة النفطية لتحقيق الإصلاح الهيكلي، تقرير خريف عام 2022، ص 32-35.

[44] ريبوار كريم محمود، "الإصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية، العدد (73)، 2023,ص332-333.

[45] حارث حيدر غريبي، "الأمن الوطني العراقي بين الانقسامات الداخلية والتحديات الخارجية"، مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، بغداد، 2024، ص7-8.

[46] أسيل العكيلي، "الأقليات في العراق: توظيف هذا الملف كقوة ناعمة (من الناحية السياسية والثقافية والاقتصادية) ,مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية، هيئة الحشد الشعبي، بغداد , 2025 ، ص15.

[47] جهاز مكافحة الإرهاب، أمن المجتمع ودوره في مكافحة التطرف والإرهاب، دار الكتب والوثائق، ط1، بغداد، 2021، ص89.

[48] معتز اسماعيل خلف الصبيحي , خلف صالح علي الجبوري, مصدر سبق ذكره , ص732.

[49] المصدر نفسه, ص732.

[50] المصدر نفسه , ص 731.

[51] جهاز مكافحة الإرهاب، مصدر سبق ذكره ,ص90 .

[52] مروان سالم العلي , مصدر سبق ذكره ,ص14.

[53]علاء نجاح نوري, دور القنوات الفضائية العراقية في تعزيز قيم التعايش السلمي (دراسة مسحية لجمهور مدينة بغداد), مجلة "الباحث الإعلامي" – جامعة بغداد – كلية الإعلام., المجلد 11, العدد 43, 2019,ص134.

[54] آراز رمضان احمد : ترجمة احمد وهاب طايس , دور الاعلام في بناء السلام في العراق ما بعد داعش , مركز الرافدين للحوار , 2022, ص9.

[55]منار الزبيدي , وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي.. العراق نموذجاً". شبكة الصحفيين الدوليين (IJNet),تاريخ النشر 2020/6/3, متاح على الرابط: https://ijnet.org/ar/story .

[56] أسيل العكيلي، مصدر سبق ذكره , ص14.

[57] زهراء حسين جبار الحداد (وآخرون)، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن الفكري للحد من التطرف في العراق: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 8 (ملحق)، آب 2025، ص6-7.

[58] نور الهدى سعد عبدالله , مصدر سبق ذكره , ص22.

[59] مروان سالم العلي, مصدر سبق ذكره , ص16.

[60]مروان سالم العلي ,المصدر نفسه, ص16.

[61] أسيل العكيلي, مصدر سبق ذكره, ص15.

[62] أسيل العكيلي, المصدر نفسه, ص15.

المصادر

أولا/ الكتب:

1. حافظ، عبد العظيم جبر، (2017)، النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني (دراسة نظرية سياسية تحليلية)، (ط. 1)، بغداد: دار النشر مؤسسة ثائر العصامي.
2. شيرك، ليسا، (2019)، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام: نحو نهج تشاركي للأمن الإنساني (ترجمة: حسن ناظم وآخرون)، العراق: إصدارات جمعية الأمل العراقية.
3. القاسم، ميادة، (2020)، دور وسائل الاعلام في نشر و تعزيز ثقافة التعايش السلمي في المجتمعات (دراسة سوسيولوجية تحليلية)، (ط. 1)، تركيا: دار سونج اكدم.
4. محمد، وليد سالم، (2013)، مأسسة السلطة وبناء الدولة –الأمة (دراسة حالة العراق)، (ط. 1)، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

ثانياً/ المجلات العلمية:

1. إبراهيم، شمال احمد، (2023)، الأسس الاجتماعية للتعايش السلمي في الدساتير العراقية – دراسة مقارنه بين النصوص والواقع، بحوث مؤتمر كرسي اليونسكو، جامعة التنمية البشرية، السليمانية.
2. الحداد، زهراء حسين جبار (وآخرون)، (2025)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن الفكري للحد من التطرف في العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 8.
3. حسن، سعد محمد (واخرون)، (2023)، التعايش السلمي في العراق (دراسة في المرتكزات والتحديات)، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة كربلاء، العدد 49.
4. الحمراني، رحيم إبراهيم حزام، (2021)، أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 2، العدد 60.
5. خلف، عمر خليل، (2021)، تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 وآليات العلاج، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 64.

6. الدليمي، حيدر علي، (2020)، المحاصصة السياسية وأثرها في بناء الدولة والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 70.
7. رحيم، ورقاء محمد، (2022)، الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003، مجلة المعهد، معهد العالمين للدراسات العليا، العدد 11.
8. الزيدي، رشيد عمارة ياس، وسلام، هيمن رؤوف، (2022)، الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 5، العدد 2.
9. الصبيحي، معتز اسماعيل خلف، وعلي، خلف صالح، (2020)، الأسس الفكرية للتعايش السلمي في العراق بعد 2003، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد 16، العدد 62.
10. عمار، بالة، (2022)، اسهامات مدرسة كوبنهاجن في توسع مفهوم الامن، مجلة الحقوق والحريات، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 2.
11. عودة، زمن ماجد، (2025)، أمننة الخطاب في مدرسة كوبنهاجن والسلم المجتمعي العراقي، مجلة القضايا السياسية، جامعة النهرين، العدد 80.
12. فلحي، محمد جاسم، وكريم، مريم محسن، (2019)، موضوعات التعايش السلمي في القنوات الاجنبية الموجهة باللغة العربية، مجلة الباحث الاعلامي، جامعة بغداد، العدد 46.
13. كاظم، فلاح خلف، ومحمد، صفاء جاسم، (2022)، تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 91.
14. الكرطاني، زيد حسن علي، (2019)، سياسيات تعزيز التعايش السلمي والاندماج المجتمعي في المناطق المحررة من (داعش)، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، المجلد 2، العدد الأول.
15. نوري، علاء نجاح، (2019)، دور القنوات الفضائية العراقية في تعزيز قيم التعايش السلمي، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، المجلد 11، العدد 43.

ثالثاً/ الدراسات والتقارير (مراكز أبحاث ومنظمات):

1. البنك الدولي، (2022)، مرصد الاقتصاد العراقي: الاستفادة من الطفرة النفطية لتحقيق الإصلاح الهيكلي، تقرير خريف 2022.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير تعزيز تماسك المجتمع في العراق بعد داعش.
3. جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، (2021)، أمن المجتمع ودوره في مكافحة التطرف والإرهاب، بغداد: دار الكتب والوثائق.
4. سلوم، سعد، والخاقاني، عقيل، (2017)، حماية الأقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، جمعية الامل العراقية.
5. عبدالله، نور الهدى سعد، (2021)، دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
6. العكيلي، أسيل، (2025)، الأقليات في العراق: توظيف هذا الملف كقوة ناعمة، هيئة الحشد الشعبي، مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية.

7. العلي، مروان سالم، (2023)، مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
8. غريبي، حارث حيدر، (2024)، الأمن الوطني العراقي بين الانقسامات الداخلية والتحديات الخارجية، مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة.
9. النداوي، خضير عباس احمد، (2020)، الفقر والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، مركز الجزيرة للدراسات.
10. وزارة الشباب والرياضة العراقية، التقرير الوطني عن حالة الشباب في العراق، بالتعاون مع (UNFPA) و(UNDP).

رابعاً/ المصادر الإلكترونية (النت):

1. الدباغ، احمد، (2025)، فوضى السلاح في العراق بين محاولات الضبط الحكومي ونفوذ الأحزاب، نون بوست، مسترجع من: https://www.noonpost.com/301840/
2. الزبيدي، منار، (2020)، وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي.. العراق نموذجاً، شبكة الصحفيين الدوليين (IJNet)، مسترجع من: https://ijnet.org/ar/story
3. القره داغي، شاهو، (2020)، معضلة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، مسترجع من: https://rasammerkezi.com/estimate-position/6883/
4. وزارة التخطيط العراقية، (2024)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2024، هيئة الإحصاء, على الرابط الاتي : http://cosit.gov.iq/

sources

First/ Books:

1. Al-Qasim, Mayada, (2020), The Role of Media in Spreading and Enhancing the Culture of Peaceful Coexistence in Societies (A Sociological Analytical Study), (1st ed.), Turkey: Dar Song Akdem.
2. Hafez, Abdul Azim Jabr, (2017), The Democratic Political System and National Security (An Analytical Political Theory Study), (1st ed.), Baghdad: Thayer Al-Esami Foundation for Publishing.
3. Muhammad, Walid Salem, (2013), Institutionalization of Power and Nation-State Building (Case Study of Iraq), (1st ed.), Jordan: Al-Akademiyoon for Publishing and Distribution.
4. Schirch, Lisa, (2019), Conflict Assessment and Peacebuilding Planning: Toward a Participatory Approach to Human Security (Translated by: Hassan Nazim et al.), Iraq: Iraqi Al-Amal Association Publications.

Second/ Scientific Journals:

1. Al-Dulaimi, Haider Ali, (2020), Political Quota-sharing and its Impact on State Building and Community Security in Iraq after 2003, Al-Mustansiriya Journal of Arabic and International Studies, Issue 70.
2. Al-Haddad, Zahra Hussein Jabbar (et al.), (2025), The Role of Social Media Sites in Enhancing Intellectual Security to Limit Extremism in Iraq, University of Babylon Journal for Humanities, Vol. 33, Issue 8.
3. Al-Humrani, Rahim Ibrahim Hizam, (2021), The Impact of Political Culture on Building the Political System in Iraq after 2005, Journal of the Islamic University College, Vol. 2, Issue 60.
4. Al-Kartani, Zaid Hassan Ali, (2019), Policies for Promoting Peaceful Coexistence and Social Integration in Areas Liberated from (ISIS), Tahawulat Journal, University of Ouargla, Vol. 2, Issue 1.
5. Al-Sabihi, Moataz Ismail Khalaf, and Ali, Khalaf Saleh, (2020), The Intellectual Foundations of Peaceful Coexistence in Iraq after 2003, Surra Man Ra'a Journal, Samarra University, Vol. 16, Issue 62.
6. Al-Zaidi, Rashid Amara Yas, and Salam, Hayman Raouf, (2022), Community Security according to the Copenhagen School Proposals, Journal of Political and Security Studies, Vol. 5, Issue 2.
7. Ammar, Balla, (2022), Contributions of the Copenhagen School to Expanding the Concept of Security, Journal of Rights and Liberties, University of Khenchela, Algeria, Vol. 10, Issue 2.
8. Falhi, Mohammed Jassim, and Karim, Maryam Mohsen, (2019), Peaceful Coexistence Themes in Foreign Channels Directed in Arabic, The Media Researcher Journal, University of Baghdad, Issue 46.
9. Hassan, Saad Mohammed (et al.), (2023), Peaceful Coexistence in Iraq (A Study in Foundations and Challenges), Journal of Social Studies, University of Karbala, Issue 49.
10. Ibrahim, Shamal Ahmed, (2023), Social Foundations of Peaceful Coexistence in Iraqi Constitutions – A Comparative Study between Texts and Reality, UNESCO Chair Conference Research, University of Human Development, Sulaymaniyah.

11. Kadhim, Fallah Khalaf, and Muhammad, Safaa Jassim, (2022), Challenges of Building Social Peace in Iraq after 2003, International Studies Journal, University of Baghdad, Issue 91.
12. Khalaf, Omar Khalil, (2021), Challenges of the Political System in Iraq after 2005 and Treatment Mechanisms, Political Issues Journal, Al-Nahrain University, Issue 64.
13. Nouri, Alaa Najah, (2019), The Role of Iraqi Satellite Channels in Promoting the Values of Peaceful Coexistence, The Media Researcher Journal, University of Baghdad, Vol. 11, Issue 43.
14. Ouda, Zaman Majid, (2025), Securitization of Discourse in the Copenhagen School and Iraqi Social Peace, Political Issues Journal, Al-Nahrain University, Issue 80.
15. Rahim, Warqa Muhammad, (2022), Community Security in Iraq after 2003, Al-Ma'had Journal, Al-
16. Alamein Institute for Postgraduate Studies, Issue 11.

Third/ .Studies and Reports (Research Centers & Organizations):

1. Abdullah, Nour Al-Huda Saad, (2021), The Role of Youth in Peacebuilding Processes in Iraq, Al-Bayan Center for Planning and Studies.
2. Al-Akili, Aseel, (2025), Minorities in Iraq: Utilizing this File as a Soft Power, Popular Mobilization Forces, Center for Information and Strategic Studies.
3. Al-Ali, Marwan Salem, (2023), Foundations of Sustainable Peacebuilding in Post-War Cities, Al-Bayan Center for Planning and Studies.
4. Al-Nidawi, Khudair Abbas Ahmed, (2020), Poverty and the Transformation from an Economic Phenomenon to a Social and Political Dilemma, Al Jazeera Center for Studies.
5. Gharibi, Harith Haider, (2024), Iraqi National Security between Internal Divisions and External Challenges, Al-Minbar Center for Studies and Sustainable Development.
6. Iraqi Counter-Terrorism Service, (2021), Community Security and its Role in Combating Extremism and Terrorism, Baghdad: House of Books and Archives.
7. Iraqi Ministry of Youth and Sports, National Report on the Status of Youth in Iraq, in cooperation with (UNFPA) and (UNDP.(
8. Saloom, Saad, and Al-Khaqani, Aqeel, (2017), Protection of Religious, Ethnic, and Linguistic Minorities in Iraq, Iraqi Al-Amal Association.

9. United Nations Development Programme (UNDP), Report on Enhancing Community Cohesion in Iraq after ISIS.
10. World Bank, (2022), Iraq Economic Monitor: Leveraging the Oil Boom for Structural Reform, Fall 2022 Report.

Fourth/ Electronic Sources (Web):

1. Al-Dabbagh, Ahmed, (2025), Weapons Chaos in Iraq between Government Control Attempts and Party Influence, Noon Post, retrieved from: https://www.noonpost.com/301840/
2. Al-Qaradaghi, Shaho, (2020), The Dilemma of Security Instability and Weapons Chaos, Rafidain Center for Strategic Studies, retrieved from: https://rasammerkezi.com/estimate-position/6883/
3. Al-Zubaidi, Manar, (2020), Media and its Impact on Social Peace.. Iraq as a Model, International Journalists' Network (IJNet), retrieved from: https://ijnet.org/ar/story
4. Iraqi Ministry of Planning, (2024), Final Results of the General Population and Housing Census for the Year 2024, Statistics Authority, retrieved from: http://cosit.gov.iq/